وزارة التّعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشّاذلي بن جديد –الطّارف–
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلّية العلوم الإقتصادية، العلوم التّجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنّة الجامعية: 2023/2022

الرّقم التّسلسلي: .....

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكّرة مقدّمة في إطار متطلّبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية

– دراسة حالة الجزائر وتونس–

من إعداد الطلبة:
انتصار سني
هدير مرزوقي

تحت إشراف:
د. دنيا شبلي

الملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، خاصة وأنها تمثل نسبة كبيرة من النسيج الإقتصادي الجزائري والتونسي، وهذا ما أدى إلى اهتمام سياسة البلدين بهذا القطاع حيث انتهجت مجموعة من آليات والهيئات المرافقة لها وتوفير التمويل اللازم لدعمها واستمراريتها.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر وتونس، وبالرغم من مواجهتها لبعض الصعوبات التي تعرقل نشاطها إلا أنها تمكنت من المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تحسين ورفع مؤشرات القيمة المضافة، وتوفير مناصب العمل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد إضافة إلى مساهمتها في قيمة الصادرات والواردات للبلدين.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم، التنمية الإقتصادية، الجزائر، تونس.

Résumé

Les petites et moyennes entreprises sont parmi les principaux moteurs du développement économique, d'autant plus qu'elles représentent une grande proportion du tissu économique algérien et tunisien, et c'est ce qui a conduit à l'intérêt de la politique des deux pays dans ce secteur, où un ensemble de mécanismes et d'organismes d'accompagnement ont été adoptés et les financements nécessaires ont été apportés pour les soutenir et leur continuité.

Cette étude vise à diagnostiquer la réalité des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement économique en Algérie et en Tunisie, et malgré certaines difficultés qui entravent leur activité, elles ont pu contribuer au développement économique et social en améliorant et en rehaussant les indicateurs à valeur ajoutée, en créant des emplois et en améliorant le niveau de vie des individus en plus de leur contribution à la valeur des exportations et des importations dans les deux pays.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, organismes de soutien, Développement économique, Algérie, Tunisie.

اهداء

الحمد لله الذي اجرى سنوات دراستي حتى توالت ورعى زهور حلمي بفرحه التمام تم بحمد الله وفضله تخرجي وما كنت لأفعل هذا لولا توفيق الله فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا أغرقني سرورا وفرحا أهدي عملي المتواضع:

الى درعي الذي به احتميت وفي الحياة به اقتديت ركيزة عمري

«أبي» أطال الله في عمره

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان «أمي» الغالية

إلى أخوتي «أحمد» و «يوسف» لطالما ساندوني طيلة فترة الدراسة حفظهم الله

الى أختي وحيدتي «مروى» وأولادها فرحة بيتنا «أنس» و «سما»

إلى مصدر الدعم «عمار»

إلى صديقات دربي «إنتصار» و«سميرة»

هدير

اهداء

«و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين»

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه، اليوم وبكل فخر أتممت دراستي الجامعية أهدي ثمرة جهدي إلى:

أمي ثم أمي ثم أمي، فهي أول من ساندني وضحت بشبابها من أجلي، إلى التي آمنت بي وأحبتني بكل نسخي وكانت معي في أسوء حالاتي وضغوطاتي إلى التي تمنت ان تراني هنا اليوم.... «أمي» وحبيبتي أطال الله عمرك ورزقك الصحة والعافية

إلى «جدتي الغالية»... حفظها الله

إلى أعز إنسان على قلبي «خالي» رحمه الله

إلى من كانوا عونا لي في هذه الدراسة وقدموا لي المساعدات وزرعوا التفاؤل في دربي خاصة «صلاح» و «إلهام»

إلى قطع من روحي صديقاتي وإخوتي: «روان، أميرة، شبيلة، هدير، سميرة، يسرى سحر ، أسماء، إيمان، نسرين»

إلى خالاتي الغاليات «نادية» و «نسيمة»

إلى كل غالي على قلبي أهدي هذا النجاح

انتصار

-شكر وعرفان-

نشكر الله عز وجل الذي أمدنا بالقوة والعزيمة والصبر لإتمام هذا العمل

ونتوجه بجزيل الشكر والإمتنان وخالص التقدير والإحترام إلى أستاذتنا

الغالية الدكتورة «شبلي دنيا»

التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة دون أن تبخل علينا بالتوجيهات

والنصائح القيمة نشكرها على تعبها معنا وعلى حسن معاملتها فقد كانت

بمثابة الأخت حفظها الله ورعاها.

وكل الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة الكرام

الأستاذة «لعابد برينيس شريفة» الأستاذة «فلفلي زهرة»

حضوركم معنا شرف كبير لنا.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 3-1	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021	50
الشكل رقم3-2	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2015-2021.	51
الشكل رقم3-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات الجغرافية خلال 2015-2021	53
الشكل رقم3-4	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الحجم خلال الفترة 2015-2021	54
الشكل رقم3-5	حركية وفيات "شطب" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2015-2021	55
الشكل رقم3-6	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2015-2021	56
الشكل رقم3-7	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2015-2021.	57
الشكل رقم3-8	المنتجات الرئيسية غير الهيدروكربونية المصدرة خلال 2015-2018.	59
الشكل رقم3-9	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس خلال الفترة 2015-2021.	61
الشكل رقم3-10	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني في تونس خلال الفترة 2015-2021.	62

الشكل رقم3-11	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات الجغرافية في تونس خلال الفترة 2015-2021	64
الشكل رقم3-12	حركية المؤسسات الخاصة حسب الحجم في تونس خلال الفترة 2015-2021	65
الشكل رقم3-13	حركية وفيات "شطب" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تونس خلال الفترة 2015-2021.	66
الشكل رقم3-14	تطور مناصب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تونس خلال الفترة 2015-2021	67
الشكل رقم3-15	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة 2015-2021	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم1-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
الجدول رقم2-1	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001	28
الجدول رقم2-2	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017	29
الجدول رقم2-3	تعريف البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة	40
الجدول رقم3-1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2021	52
الجدول رقم3-2	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الحجم خلال الفترة 2015-2021	54
الجدول رقم3-3	تطور الواردات خارج قطاع المحروقات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2015-2021.	58
الجدول رقم3-4	يمثل اجمالي الصادرات والواردات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2021	60
الجدول رقم3-5	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط في تونس خلال الفترة 2015-2021.	63

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
PME	Petite et Moyenne Entreprise
ANSEJ	Agence Nationale du Développement de Soutien a l'Emploi des Jeunes
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenait
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro crédits
APSSI	Agence de Promotion de Soutien et de Suivi des Investissements
ANDI	Agence Nationale du Développement des Investissements
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
FGAR	Fonds de Garantie des Crédits au PME
CGCI-PME	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement-PME
ANDPME	Agence Nationale de Développement de la PME
BTS	Banque Tunisienne de Solidarité
BFPME	la Banque de Financement des PME
FONAPRA	Fonds National de l'Artisanat et des Petits Métiers
APII	Agence de Promotion de l’ Industrie et de l’ Innovation

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	I
Résumé	II
إهداء	III
شكر و عرفان	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة المختصرات	IX
فهرس المحتويات	X
مقدمة	2
الفصل الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الأول: صعوبة تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المبحث الثاني: الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها	19
المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الثاني: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
خلاصة الفصل	25

الفصل الثاني: دراسة مقارنة لأجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس	
تمهيد	27
المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم الأجهزة المرافقة له	28
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	28
المطلب الثاني: الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	29
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والصعوبات التي تواجهها.	35
المبحث الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس وأهم الأجهزة المرافقة له	40
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	40
المطلب الثاني: الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	41
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والصعوبات التي تواجهها.	44
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري والتونسي	
تمهيد	49
المبحث الأول: تحليل واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	50
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	50
المطلب الثاني: توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	52
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري	56
المبحث الثاني: تحليل واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	61
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	61
المطلب الثاني: توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	63
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد التونسي	67

خلاصة الفصل	69
الخاتمة	71
قائمة المصادر والمراجع	74

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية ناتجة عن ظاهرة العولمة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا في وجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

إن هذه الظروف الراهنة شكلت جملة من التحديات التي تواجه اقتصاديات دول العالم على غرار كل من تونس والجزائر حيث أجبرتها أكثر من أي وقت مضى على ضرورة تبني كل عوامل التنافسية وذلك من خلال جلب الثروة وتحقيق الربح تماشيا مع ما هو متعارف عليه في كل الأدبيات الإقتصادية، وكذا تحقيق التنمية الإقتصادية باللجوء إلى أفضل الوسائل التي من شأنها تحسين الوضع الإقتصادي من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

فاهتمام الجزائر وتونس بهذا النمط من المؤسسات لم يكن وليد الصدفة، وإنما جاء لجعل النسيج الإقتصادي لهذه البلدان يتماشى مع اقتصاد السوق ويستجيب للتغيرات الجذرية في التعاملات الإقتصادية. ولهذا الغرض تسعى كل من الجزائر وتونس لبناء منظومة مؤسسية تتوافق مع الإقتصاد الحر، وتعمل في ذات الوقت على تخفيف الآثار السلبية المترتبة على هذا الانفتاح. حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا أساسيا للنمو الإقتصادي في كل دول العالم، بفضل دورها الحيوي في توفير فرص العمل ومساهمتها في تحقيق قيم مضافة تساهم في رفع الناتج الداخلي الخام، كما أن لها دورا في إسناد ودعم الصناعات والمؤسسات الكبيرة، إضافة إلى دورها في تجسيد التوازن الجهوي وتعزيز التنمية المحلية ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

غير أن التحولات الإقتصادية الجارية في العالم، وما شهدته الأسواق المحلية والعالمية مؤخرا من تعاظم في المنافسة التجارية، نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق، وما يصحبها من تطبيق لمعايير الجودة ومتطلبات المنافسة الدولية وبروز تطورات إقليمية ودولية وكذا الاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد جعلت هذا النوع من المؤسسات في مواجهة هذه المنافسة، ومن هذا المنطلق وفي إطار هذا المحيط التنافسي المعقد وجب الإهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات، حيث أنها تتميز بنقص المهارات الإدارية وضعف مواردها المالية، والذي يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات والأبحاث وخدمات التدريب.

وهو ما استدعى خلق آليات جديدة لدعم هذه المؤسسات، من خلال وضع العديد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعدها على الصمود وتوفير ظروف ملائمة للعمل، وكذا أجهزة تدعمها على الأقل خلال السنوات المبكرة من دورة حياتها، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمؤسسات القائمة فالحال سيغدو أكثر صعوبة أمام الجديدة منها، ذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المؤسسات كبيرة.

1- إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق تركزت إشكالية الدراسة في تحديد مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس على تحقيق التنمية الإقتصادية في البلدين، وكذا مدى مساهمة وكالات الدعم والمرافقة المختلفة للنهوض بمثل هذا النوع من المؤسسات.

ومن خلال هذه الدراسة سيتم الإجابة عن التساؤل الجوهري التالي:

- **كيف يساهم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية لكل من الجزائر وتونس؟**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلدين؟

2- فرضيات الدراسة:

بهدف معالجة الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات التي تميزها عن باقي المؤسسات أبرزها سهولة التأسيس.
- تتنوع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس وتختلف حسب نشاطها.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلدين من خلال توفير مناصب العمل وتقليص البطالة وزيادة في القيمة المضافة، كذلك الميزان التجاري للبلدين.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي:

- التعرف على التجربة التونسية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تناسب الموضوع محل الدراسة مع طبيعة التخصص؛
- الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة في التنمية الإقتصادية؛
- اهتمام كل من الجزائر وتونس بهذا القطاع.

4- أهداف الدراسة:

- دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس؛
- إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الإقتصادية في البلدين؛
- عرض أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين محل الدراسة.

5- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع دول العالم ونظرا لدور هذه المؤسسات الفعال في تدعيم الإقتصاد والمجتمع، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في الإهتمام بدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأغلب الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، من بينهم الجزائر وتونس حيث وضع كل من البلدين جملة من البرامج والآليات التي تعمل على دعم ومرافقة هذه المؤسسات.

6- منهج الدراسة:

محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لجمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم الإعتماد على منهج دراسة حالة بالإسقاط على الجزائر وتونس واستخدام المنهج المقارن قصد مقارنة وضعية البلدين.

7- أدوات الدراسة ومصادر البيانات:

تم الإعتماد على مجموعة من الأدوات والمتمثل في الكتب، المجالات، مواقع الإنترنت، القوانين والتشريعات التوجيهية، النشريات المعلوماتية والإحصائيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8- حدود الدراسة:

شملت الدراسة على حدود مكانية وزمانية، فبالنسبة للحدود المكانية اقتصرت الدراسة على دولتي الجزائر وتونس أما الحدود الزمنية فانحصرت خلال الفترة الممتدة من 2015-2021 من خلال دراسة واقع ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري والتونسي.

9- هيكل الدراسة:

بالرجوع إلى التساؤلات الواردة في الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي مع مقدمة شاملة لمختلف أبعاد الموضوع وخاتمة تحتوي على النتائج المتوصل إليها، وجاءت هذه الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول: يوضح «أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، حيث يتم تقسيمه إلى مبحثين، مبحث تناول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة إيجاد تعريف موحد لها مع إبراز خصائصها وأنواعها، أما المبحث الثاني تم فيه التطرق إلى الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لهذه المؤسسات والصعوبات التي تواجهها.

الفصل الثاني: تضمن «دراسة مقارنة لأجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس»، قسم إلى مبحثين تناول المبحث الأول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم الأجهزة المرافقة له، تم فيه عرض الهيئات الداعمة ومصادر تمويل هذا القطاع، أما المبحث الثاني يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس مع عرض أهم أجهزة المرافقة له.

الفصل الثالث: ارتكز على «دراسة تحليلية لواقع ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري والتونسي»، حيث اختص المبحث الأول بتحليل واقع ومكانة المؤسسات في الجزائر، من تطور تعدادها وتوزيعها وحركيتها، ومساهمتها في التنمية الإقتصادية، أما المبحث الثاني يخص تحليل واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.

10- الدراسات السابقة:

نظرا لإهتمام الإقتصاديين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهميته في المساهمة في مؤشرات التنمية الإقتصادية، وردت عنه مجموعة من الدراسات السابقة والتي يمكن عرضها كالتالي:

1- دراسة نبيلة ساسان (2015) بعنوان:

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة دراسة مقارنية بين الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الركيزة الأساسية في اقتصادات الدول المغاربية من أجل الإهتمام بهذا القطاع الذي لديه دور فعال في خلق الثروة ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، كما عرفت اقتصادات الدول المغاربية تحولات جذرية رافقتها إصلاحات وتدابير مستمرة لترقية المحيط الإستثماري عن طريق الإستثمار في هذا القطاع وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجانب التمويلي هو القاعدة الأساسية للمؤسسة وذلك من خلال ترقية المستوى التمويلي من خلال إنشاء العديد من الشركات المالية.

2- دراسة إيمان بوضرسة (2019) بعنوان:

تحليل أثر المرافقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، الجزائر، تونس المغرب، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات ودول المغرب العربي من المستوى الإقتصادي والإجتماعي وذلك لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على الرفع من الكفاءة الإنتاجية، التقليص من البطالة ورفع مستوى المعيشة، وبينت هذه الدراسة أن أهمية منظومات العمل المستحدثة في دول المغرب العربي يمكن تقسيمها إلى مختلف الخدمات التقنية، التمويلية، الاستشارية، التكوينية بالشكل الذي يجعل هذه المؤسسات ترقى إلى مستوى المؤسسات الناجحة.

3- دراسة بلهوشات محمد أمين، بن موهوب سارة (2020) بعنوان:

التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس دراسة حالة البنك التونسي للتضامن بعد الثورة، الملتقى الدولي حول عرض نماذج وتجارب ناجحة في مجال المقاولة، المنعقد يوم 25/26 فيفري 2020، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والتي تعتبر من أحد أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية لذلك سعت الدولة التونسية إلى تطوير هذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال دعم ومساندة القطاع الخاص، وقد قسمت هذه الآليات المتداخلة إلى آليات مساندة تعني بمرحلة المرافقة والإعداد للمشروع وآليات التمويل والتي تعتبر عنصرا هاما في منظومة بعث المشاريع في مرحلة ما بعد دراسة المشروع من جميع الجوانب.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مصادر وآليات متعددة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس ومن بينها التمويل المصرفي، التمويل برأس مال المخاطر والتمويل التأجيلي.

4- دراسة بلعابد عبد الرشيد (2021) بعنوان:

دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الإقتصادية، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات وهذا من خلال الدور الذي تلعبه في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني وتطوير معظم القطاعات الإقتصادية والقطاعات الأخرى، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في الإقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل وزيادة في القيمة المضافة وتنمية الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

5- دراسة سعودي ياسين (2021) بعنوان:

طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تحليلية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طرق آليات التمويل التقليدية والحديثة والصيغ الإسلامية، وكذا مساهمة هذا القطاع في إبراز أهميته بالنسبة للإقتصاد الوطني وذلك من خلال عرض مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى مختلف البرامج والإستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع، وتوصلت الدراسة إلى قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية المتمثلة في التمويل الذاتي بالإضافة إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الإقتراض.

6- دراسة شقعاري رشيد (2022) بعنوان:

إدارة المشاريع الصغيرة وآليات مرافقتها دراسة مقارنة الجزائر- تونس، مذكرة ماستر في علوم التسيير كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة وإبراز أهم الآليات المرافقة لها لاسيما بإسقاط ذلك على حالة تونس والجزائر من خلال دراسة آليات مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعرف على السمات الأساسية لها وتبيان دورها مع الحرص على الجانب التقني والمؤسساتي والمالي الذي يدعم المشاريع الصغيرة.

7- دراسة بالة خولة وبلال مريم (2022) بعنوان:

دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية أدرار، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية، أدرار (2016-2020)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي، ومنه يتم توضيح العلاقة بين آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها متغير تابع والعمل المقاولاتي باعتباره متغيرا مستقلا، وبينت هذه الدراسة وجود كل من الدعمين المادي المتمثل في التمويل والدعم المعنوي المتمثل في المرافقة.

8- دراسة بوشارب سعد وبيبون رفيق (2022) بعنوان:

دور الهيئات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الهيئات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي ظل التطورات الإقتصادية التي يشهدها العالم اليوم أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الإقتصاد الوطني وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات تساهم في تحقيق التنمية بشقيها الإقتصادي والإجتماعي من خلال زيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل، القضاء على البطالة، الرفع من التصدير وذلك من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

الفصل الأول:

أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يتمتع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية في الإهتمام من طرف الدول، وهو من المواضيع الحساسة والهامة في اقتصادياتها وذلك للأهمية التي تلعبها في المجال الإقتصادي والإجتماعي، ومن خلال مساهمتها في تحقيق التوازن الإقليمي ورفع الناتج الوطني والحد من البطالة.

وعلى الرغم من توافق في الآراء بين الباحثين حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد لها.

ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث يعرض المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتناول المبحث الثاني الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لا زال يحمل بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه كل الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الواقع اختلف علماء الإقتصاد في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لتعدد وظائفها واختلاف طبيعة نشاطها الإقتصادي، ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد للمؤسسات ما يلي:

1- العوامل الإقتصادية

يمكن إيجاز أهم العوامل الإقتصادية في النقاط الموالية[1]:

1-1 إختلاف مستويات النمو:

يتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول وإختلاف مستويات النمو، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الو.م.أ، أو ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا، كما أن شروط النمو الإقتصادي والإجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الإقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الإقتصادي.

1-2 تنوع الأنشطة الإقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الإقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن تصنف المؤسسات الإقتصادية كما أسلف حسب القطاعات الإقتصادية إلى **صناعية، تجارية، زراعية، خدمية،** وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر لإختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج رؤوس أموال ضخمة لإقامة إستثماراتها أو التوسع فيها وتكون في شكل مباني، آلات ومخزون.....إلخ، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في

[1] موسى بن البار، (2020): التسعير الإلكتروني في ظل تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ منظور إستراتيجي تسويقي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، ص 190.

ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة إتخاذ القرارات، وتوحد جهة إصدارها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.

1-3 إختلاف فروع النشاط الإقتصادي:

يختلف النشاط الإقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية، والتعدينية...إلخ وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.

2- العوامل السياسية:

وتتمثل في مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مقدار ما تقدمه لهذا القطاع من مساعدات وتسهيلات مثلا، كتعبير عن حجم الدعم المقدم له، ويمكن تحديد تعريف لهذا القطاع والتمييز بين مؤسساته من خلال رؤية صانعي السياسات والإستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع[1].

3- العوامل التقنية:

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات، فكلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا، كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا، وبالتالي حجم المؤسسة يصبح كبيرا، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة فذلك يؤدي لظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[2].

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا لم يكن هناك تعريف واضح ومتفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك مجموعة من الخصائص والمميزات التي تمنحها مزايا تنافسية أهمها:

[1] صحراوي إيمان، (2018): تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، ص 2.

[2] قنون أمين، (2020): إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص 98.

1- سهولة التأسيس:

ترجع سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإمكانية إنشاء هذه المؤسسات من قبل أي شخص بغض النظر عن المؤهلات العلمية، كما أنه في حالة إنشاء هذه المؤسسات من قبل عدة أشخاص يكون إنشاؤها أسهل من إنشاء مؤسسة كبيرة حيث تستطيع أصحاب هذه المؤسسات الحصول على التراخيص والوثائق اللازمة من دون صعوبات تذكر وبدون حاجة إلى دراسات معقدة، خاصة وأن هذه المؤسسات تتميز بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وعملها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عنه، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، كما تتميز بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في كثير من الأحيان بين الإدارة والملكية[1].

2- انخفاض رأس المال:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الإستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين، كذلك إنخفاض تكلفة العمالة التي تتطلبها نظرا لأنها تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة وهي لا تحتاج لآلات معقدة أو مكان كبير[2].

3- حرية الدخول والخروج من السوق:

نظرا لإنخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات، التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية، وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة[3].

4- المرونة الكبيرة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى

---

[1] بلعميري عسري، (2020): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه للطور الثالث في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 29.

[2] نوال بن خالدي، لطيفة بن يوب، (2021): دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004_2019، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، المجلد 20، العدد 01، ص 315.

[3] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، (2018): قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للإقتصادية والتجارة، العدد 03، ص 220.

إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف[1].

5- الإفتقار إلى التخطيط:

يقصد به غياب نظرة إستراتيجية، ومستقبلية على المدى المتوسط والبعيد للمؤسسة وذلك ناتج عن ضعف المعرفة الإدارية والتكوين[2].

6- الإستقلالية في الإدارة:

عادة ما تتمركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المال بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والإهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم المؤسسة[3].

7- القدرة على جلب المدخرات:

لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الإستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع، وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم[4].

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلخص الجدول التالي أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

[1] بن دعاس سهام، (2021): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، مجلة المفكر القانونية والسياسية، العدد 03، مجلد 04، ص 5.

[2] كريم سارة، (2014): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتنويع مصادر الدخل، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 7.

[3] فراجي بلحاج، (2011): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الإقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 129.

[4] بن دعاس سهام، مرجع سبق ذكره، ص 5

جدول رقم (1-1) :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
حسب طبيعة النشاط	ـ مؤسسات فلاحية ـ مؤسسات تجارية ـ مؤسسات صناعية ـ مؤسسات خدماتية
حسب طبيعة المنتجات	ـ مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية ـ مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية ـ مؤسسات إنتاج سلع التجهيز
حسب الشكل القانوني	ـ التعاونية ـ المؤسسات العامة ـ المؤسسات الخاصة ـ المؤسسات الفردية ـ مؤسسات الشراكة
حسب التوجه	ـ المؤسسان العائلية ـ المؤسسات التقليدية ـ المؤسسات المتطورة والشبه متطورة
حسب أسلوب تنظيم العمل	ـ المؤسسات المصنعية ـ المؤسسات غير مصنعية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: بالة خولة، بلال مريم، (2022): دور أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية أدرار – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أدرار، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار.

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:

وتنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط إلى أربعة أنواع كالتالي[1]:

1-1 مؤسسات فلاحية: وتمس نشاطات مؤسسات الثروة الزراعية، مؤسسات الثروة الحيوانية، مؤسسات الثروة السمكية.

[1] بالة خولة، بلال مريم، (2022): دور أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية أدرار – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أدرار، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص 22.

1-2 مؤسسات تجارية: هي مؤسسات تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها مع تحقيق هامش ربح، أي تلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، وتنقسم إلى مؤسسات التجارة بالجملة ومؤسسات التجارة بالتجزئة.

1-3 مؤسسات صناعية: يتمثل نشاطها أساسا في تحويل مجموعة من المدخلات (مواد خام، طاقة) مع إضافة وإدخال بعض التعديلات الصناعية عليها من أجل الحصول على المخرجات (سلع ومنتجات تامة الصنع) قابلة للتوزيع والتسويق.

1-4 مؤسسات خدماتية: هي تلك المؤسسات التي تقوم بتلبية حاجات تقتضيها الحياة الإجتماعية التي تتطور باستمرار كخدمات البريد، السياحة، النقل..... إلخ.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

ويتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة تتمثل في[1]:

2-1 **مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية:** تعتمد هذه المؤسسات في نشاطها على تصنيع:

- المنتجات الغذائية؛
- تحويل المنتجات الفلاحية؛
- منتجات الجلود والنسيج؛
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

2-2 مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: وجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في:

- تحويل المعادن؛
- الصناعات الميكانكية والكهربائية؛
- صناعة مواد البناء؛
- الصناعات الكيماوية و صناعات البلاستيك؛
- المحاجز والمناجم.

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

[1] صديقي خضرة، (2021): رهانات تطبيق الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، ص ص 110، 111.

2-3 مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجاتها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج، وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي قد ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة كإنتاج وتركيب بعض التجهيزات البسيطة التي تدخل في النشاطات المنزلية أو معدات البناء، ويكون هذا في البلدان المتقدمة، أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وتجمع بعض الآلات والتجهيزات إنطلاقا من قطع غيار أغلبها مستوردة كتركيب الآلات الكهرومنزلية وأجهزة التلفاز مثلا.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

ويمكن أيضا التمييز بنوع آخر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي[1]:

3-1 التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الإختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين إحتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

3-2 المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

3-3 المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات:

3-3-1 المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بتجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، ومن أمثلة ذلك تجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة.. الخ.

3-3-2 مؤسسات الشراكة: سواء كانت شركات أشخاص أو شركات أموال ، أو شركة ذات المسؤولية المحدودة.

[1] ماجدة رحيم، (2018): واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر الفترة من 2003 إلى 2017، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 7.

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوجه:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب توجهها إلى[1]:

4-1 المؤسسات العائلية: ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنرل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

4-2 المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوبها وتنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الإستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك المؤسسة التقليدية باستقلاليتها عن المترل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

4-3 المؤسسات المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث، سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

5- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

من خلال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل يمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات:[2]

5-1 المؤسسات المصنعة: بحيث نستخدم فيها الآلات المتطورة لإنتاج صناعي، أما في الدول النامية فإن المؤسسة المصنعة مقتصرة فقط في مجال التركيب وإصلاح الآلات.

5-2 المؤسسات غير المصنعة: يجمع هذا النظام بين الإنتاج العائلي والنظام الحرفي كما يتوسط المؤسسات المصنعة والمؤسسات غير المصنعة، نظام الصناعات المنزلية أو الورشات المتفرقة، الذي يعتبر مرحلة سابقة نحو نظام المصنع، وذلك تحت تسمية المعالجة الجانبية أو المقاولة الباطنية.

---

[1] مشري محمد الناصر، (2011): دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة الإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، ص 13.

[2] صوام طلحة، (2014): دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية (حالة المؤسسات المنتجة للحليب) ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي نختار، عنابة، ص 7.

المبحث الثاني: الأهمية الإقتصادية والإجتماعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الإقتصاديات النامية والمتقدمة، فهي تعد من أهم مكونات النشاط الإقتصادي في كل دول العالم ولا يمكن الاستغناء عنها في أي مرحلة من مراحل التنمية الإقتصادية.

لكن رغم أهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن هذه المساهمة تعتبر ضئيلة مقارنة بالنظر إلى الدعم المقدم لها، والسبب في ذلك هو وجود العديد من الصعوبات التي تعيق هذا القطاع من أداء دوره بفعالية.

المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مساهمة في الصادرات:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات وتخفيف حدة العجز في الميزان التجاري، باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير فنجد مثلا المؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر إستجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي أما بالنسبة للجزائر فهي تعتمد في التصدير على قطاع المحروقات فقط لذلك يجب على الجزائر الإعتماد على مختلف القطاعات ومن أهمها التصنيع ما يؤدي إلى تحقيق تنمية إقتصادية ناجحة للوطن والإعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من نسبة الإستيراد[1].

2- تقديم منتجات وخدمات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإدماج السلع والخدمات المبتكرة، وهذا راجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد[2].

3- المساهمة في عملية التغير التكنولوجي:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موردا لنشاطات ابتكارية معقولة، وتجربة الهند دليل على ذلك، ولاسيما صناعة البرمجيات والكومبيوتر التي بدأت في مؤسسات صغيرة ومتوسطة تحولت اعتبارا من عام 1980 إلى أكبر الشركات

[1] بلعابد عبد الرشيد، (2021): دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، ص 29.

[2] سعودي ياسين، (2021): طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تحليلية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 33.

وأضخمها في الأنشطة الإبتكارية، لذلك اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة قناة للتغير التكنولوجي، ففعاليتها في هذا الخصوص تفوق حتى المؤسسات الكبيرة[1].

4- مساهمتها في التجديد والإبتكار:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة ورجع ذلك إلى أن أهم خصائص رائد الأعمال الناجح قدرته على الإبتكار وهذا بالطبع في الدول المتقدمة حيث القدرة على الإبتكار أصبحت ميزة تنافسية، في دراسة قام بها معهد للأبحاث (GellmanResearchAssociat) أثبتث أن 25% من مجموع 320 ابتكار تم إحصائه خلال (1953-1973) قامت بها مؤسسات تشغل أقل من 100عامل.

وفي سنة 2000 أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تتراوح ما بين 30 و 60% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في منظمة (organisation de coopération et de développement économiques)

ومما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث في هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير.

وتتغير قدرة هذه المؤسسات على الإبتكار من قطاع إلى آخر فهي تبتكر في المجالات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومعظم إبتكاراتها تكون في أدوات المراقبة والقياس والإعلام الآلي..... إلخ[2].

5- توفير إحتياجات المشروعات الكبيرة:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة حيث تعمل في كثير من الأحيان كرافد للمؤسسات الكبيرة بالخدمات المساندة والتي ليس لهذه المؤسسات من جدوى أنتنتجها مثال:" مصانع السيارات والطائرات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة"[3].

---

[1] شهبة حياة، قادم ميلود، (2020): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، ص ص 14، 15.

[2] دراجي كريمو، (2012): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع، التجارب، المستقبل في ظل التحولات الإقتصادية العالمية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 30.

[3] سعودي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 33.

6- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي:

- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.
- تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوطني الحكومي العام كما أنها تمثل مناخا منسبا للتجديد والابتكار مما رفع من إنتاجية العامل باستمرار[1].
- تساهم في التحقيق من الإسراف والضياع على المستوى الوطني وذلك من ناحيتين:

الأولى: أن هذه المؤسسات تستفيد من الوفرات الإقتصادية الخارجية المؤسسات الخارجية المؤسسات الكبيرة إذ إضافة إلى أنها تحقق وفرات إقتصادية خارجية المؤسسات الكبيرة في الوقت ذاته.

الثانية: تعمل على زيادة سرعة دوران المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على توصيل السلع للمستهلك عامل تكلفة ممكن وتؤدي هذه العوامل المجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.

7- المحافظة على الإستمرارية والمنافسة:

من خلال التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التعبير من خلال الابتكار والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها: السعر، شروط الائتمان، الخدمة، تحسين الجودة في الإنتاج والصراع بين الصناعات في التبديل والتغيير والتجديد[2].

المطلب الثاني: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن توضيح الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

1- خلق فرص العمل:

حيث أصبح مشكل البطالة الهاجس الكبير للدول المتقدمة والنامية خاصة في بعض المجالات كالزراعة وقطاع الخدمات، لهذا أصبحت الصناعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما من خلال إقامة المصانع في الأماكن التي تعاني من البطالة بشكل كبير، فقد أصبحت تخلف فرص منتجة للعمل، ونظرا لإستخدام هذه المؤسسات لفنون إنتاج بسيطة والتي تستخدم يد العاملة بشكل كثيف فهي بذلك تساهم مباشرة في حل مشكل البطالة والحد منها[3].

[1] دراجي كريمو، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2] سعودي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[3] بلعابد عبد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2- مساهمتها في تحقيق التنمية الجهوية وعدالة :

إن من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى، فوجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتنمية المجتمع.

حيث تضع دول عديدة خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة، ولتحقيق ذلك يتوجب تأمين الشروط التالية: فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن، ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تأسيس واستمرارية هذه الأماكن العمرانية.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى عوامل التنمية الريفية، ذلك لأن التنمية الإجتماعية تتطلب توجيه عدد من الإستثمارات نحو المناطق الريفية، ومن التجارب التي صارت مضرب الأمثال عند الإقتصاديين الرأسماليين التجربة اليابانية التي هي مثال التعاون بين المدن والريف[1].

3- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم وبالتالي تقديم السلع والخدمات[2].

4- مساهمتها في التنوع الثقافي:

حيث تستطيع المؤسسات الحفاظ على خصوصية الأقليات المتواجدة في بلدان أخرى كالمهجر وغيره، هكذا توجد المحلات التجارية والمطاعم العربية والإسلامية أو المطاعم اليابانية أو الصينية التي تقدم منتجاتها أو خدمات تحتاجها هذه المجموعات العرقية في بلدان أخرى، وهذا يساهم في إشباع حاجاتهم خاصة المتميزة كما أن ظاهرة التنوع الثقافي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم أيضا في دفع الشركات الأكبر إلى قبول واحتضان التعدد واحترام الاختلاف والتنوع في قوة العمل لديها[3].

---

[1] رابح حميدة، (2011): إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 34.

[2] بوروبة كاتية، (2018): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ص 18.

[3] مدخل خالد، (2012): التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 30.

5- تلبية إحتياجات المجتمع:

من العروض التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمجتمع الناشطة فيه، إنتاجها لسلع وخدمات تتناسب مع إمكانيات الأفراد المالية وتساعدهم على الرفع من قدراتهم الاستهلاكية نتيجة الأسعار المنخفضة مما يسمح بتحسين مستوى معيشتهم ورفاهيتهم، ويؤدي التقارب بين هذه المؤسسات وزبائنها إلى تقوية العلاقات معهم وخلق جو من الثقة والوفاء، كما تساهم في تعزيز العلاقات الإجتماعية نتيجة العائد الإقتصادي الذي تحققه والذي يسمح بإعادة توزيع عادلة للمداخيل، وتلتزم المؤسسة طوعية بتقديم خدمات خيرية للمجتمع من خلال تحسين ظروف الحياة وحل المشكلات إن وجدت ودعم قضايا البيئة كمحاربة التلوث واستخدام مواد صديقة للبيئة، وتبني وسائل أنظف في العمليات الإنتاجية لتحقيق اقتصاد أخضر، ودعم مؤسسات المجتمع المدني[1].

6- رفع مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي:

تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم ممارستها في القرى والأقاليم الريفية، يساعد على رفع نسبة مساهمة المرأة في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات التقليدية، ويساعد هذا على إستغلال طاقتهن والإستفادة من أوقات الفراغ، ورفع مستوى معيشتهن، ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم من مشاركتهن في النشاط الإقتصادي ويحد من بطالتهن[2].

7- عامل مساعد على الإستقرار الإجتماعي والسياسي:

تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرص للفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوى فعالة من خلال إقامة وتأسيس مؤسسات صغيرة، إذ أن هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشاريع كبيرة، فتأتي المؤسسة الصغيرة التي تعمل على دمجها في العملية الإنتاجية المبدعة مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف إعادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.

فمثلا: دولة جنوب إفريقيا وبعد إلغاء سياسة الفصل العنصري قامت بتأسيس برامج تهدف إلى تشجيع السود على دخول مجال العمل الحر بهدف دمجهم في المجتمع وجعلهم قوى إنتاجية فاعلة، مما يشعرهم أنهم مثل باقي أفراد المجتمع[3].

---

[1] حساين ياسر، (2022): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية –حالة الهضاب العليا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، ص 31.

[2] فارس طارق، (2018): دور و مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ص 44 .

[3] دحماني زهير، (2010): الثقافة التنظيمية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالات من المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ص 56.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1- الصعوبات المالية:

من أهم الصعبات التي تصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ضعف القدرة على التمويل الذاتي، إذ تشير الدراسات إلى أن قدرة الموارد الخاصة لهذه المؤسسات لا تتجاوز ما يوازي ربع أو ثلث حاجاتها التمويلية وذلك راجع لبدء نشاطاتها عادة برؤوس أموال محدودة لا تكفي للوفاء بحاجاتها التمويلية، وتعد أكبر مشكلة تهدد بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسبب في ذلك يعود إلى[1]:

- إفتقار وغياب الدعم الفني من قبل البنوك واقتصارها على الدعم المالي الذي يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم ملائمة أساليب الإقتراض لظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة مشكلة عدم توافر الضمانات الكافية للاقتراض، إضافة إلى عدم توافر الوعي المصرفي لدى أصحاب هذه المؤسسات، مما يجعلهم يفضلون الإقتراض من سوق الائتمان غير الرسمي والذي يرتفع فيه أسعار الفوائد، مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة.
- إرتفاع تكاليف القروض وخاصة صغيرة الحجم وقصيرة الأجل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة لها.
- مشكلة التمويل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما نسبته 50 % من المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات.

2- صعوبات إدارية:

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسة، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، و هذا ما تفتقده مؤسستنا التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تتطلبه التنمية الإقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام وليست مشكلة أشخاص، وهذه الصعوبات تتعلق بالإجراءات، وكثيرا ما كانت تسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، كذلك من ناحية أخرى عدم اكتساب صاحب المشروع للمستوى الكافي ومعرفة الوظيفة الإدارية والتسيير الإداري في مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

---

[1] فاطمة الزهراء عايب، (2019): حاضنات الاعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار – دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، ص 26.

[2] أيمن سليم، شيعاوي وفاء، (2022): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعديلات التشريعية في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، ص 1202.

3- نقص المعلومات:

يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة نقص المعلومات عن أسواق السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج، وكذا نقص في المعلومات حيال الكثير من القرارات الحكومية، مثل قوانين تسجيل المؤسسات، الحوافز والضرائب... إلخ، حيث عادة ما يكون أفق الملاك المسيرين لهذه المؤسسات لا يمتد لأكثر من شؤون نشاطهم، لذلك فإنهم يتفاجئون بارتفاع الأسعار دون سبب معروف لديهم، كما قد يتعرضون إلى احتكار الموردين بسبب نقص مستلزمات الإنتاج دون التعرف على مصادر بديلة.[1]

4- صعوبات العقار الصناعي:

إن مسألة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكملة الأخرى، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الإستثمار الخاص في الجزائر خاصة على الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي، إذ تتراوح هذه المدة بين03 و05 سنوات، فسوق العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والوكالات العقارية، حيث أنها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره[2].

5- صعوبات تسويقية:

تعاني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، ويضاعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لإعتبارات الجودة والسعر ولضمان إنتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة ولتفادي المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تواجه هذه الأخيرة على مستوى الأسواق المحلية المحدودة مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن إنخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة وإضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا، وبصفة عامة الإفتقار إلى الوعي التسويقي ونقص

[1] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 227، 228.

الكفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة[1].

6- عدم توافر الفرص للتدريب وضعف المستوى التكنولوجي:

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وتعدد الاختصاصات فيها وهذا لسرعة مواكبتها للتغيرات الممكنة على عكس المؤسسات الكبيرة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين، فقليلا ما نجد هذه المؤسسات تنتهج سياسة تكوين واضحة ومخططة.

كما يظل مشكل الحصول على التكنولوجي في هذه المؤسسات عائقا لتطورها شأنه مشكل التمويل، فهو يرجع لسببين أولهما قلة الموارد وثاني ضعف تأهيل المستخدمين مما ينعكس بالسلب على المستوى التكنولوجي للمؤسسة[2].

7- صعوبات عدم كفاءة العمالة:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص اليد العاملة المدربة وضعف المستوى الفني العمالة، والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق لأن العمال المهرة يفضلون العمل في المؤسسات الكبيرة مما يضطرها إلى توظيف عمال أقل مهارة، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها القدرة والإمكانيات اللازمة لإستقطاب المهارات العالية، وأجل الحفاظ على الطاقة الفنية لديها فهي مجبرة على تكوينهم وهذا يكلفها أعباء تدريبهم، فضلا من عدم بقائهم عند إتقانه للعمل وإنتقالهم إلى المؤسسات الكبيرة، هذا يؤدي إلى خفض الإنتاجية وخفض جودة ونوعية السلع المنتجة، ومنه إرتفاع تكلفة الإنتاج [3].

[1] ماجدة رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] زكرياء مسعودي وآخرون، (2017): آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، العدد 03، ص 28.

[3] قنون أمين، مرجع سبق ذكره، ص 134.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة صعبة وهذا راجع إلى تفاوت التطور والنمو الإقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص كثيرة منها سهولة تأسيسها وإنشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بحيث لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا تكنولوجيا عالية وإنما تحتاج إلى أدوات بسيطة ورأس مال صغير وهنا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحسن بديل في إنطلاق أي نشاط.

لكن وبالرغم من كل الامتيازات التي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك عدة معوقات من شأنها أن تحد من نشاطها وتعرقل تطورها ومن الممكن عدم القدرة من المواصلة مما يؤدي إلى إفلاس وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك وجب على صاحب المؤسسة دراسة كل التحديات والصعوبات التي يمكن أن يواجهها حتى يتمكن من التقليل من حدتها.

الفصل الثاني:

دراسة مقارنة لأجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس

تمهيد:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحا يحتل أولوية على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا ما يفسر اهتمام كل من السلطات الجزائرية والتونسية بهذا القطاع لماله من دور فعال في خلق الثروة الإقتصادية.

حيث يمثل الجانب التمويلي أكثر الجوانب حيوية في الإستثمارات، وبذلت كل من الدولتين مجهودات معتبرة لدعم وترقية المستوى التمويلي الخاص بهذا القطاع، وذلك عن طريق الهيئات الداعمة له ومصادر التمويل.

المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يسلط الضوء في هذا المبحث على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا من خلال التعرف على المفهوم القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها مع الإشارة إلى طرق تمويلها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذا عرفها المشرع الجزائري كالآتي:

- وفقا للقانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب المادة 04 "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية"[1].

ويلخص هذا التعريف في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001

المعيار / المؤسسة	عدد الأجراء (العمال)	رقم الأعمال (مليون دينار جزائري)	مجموع الميزانية (مليون دينار جزائري)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 10
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 200 إلى 2 مليار دج	ما بين 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 5، 6، 7، ص 6.

- وحسب المادة 05 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الذي جاء بتعديل لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعلق بتطويرها، فقد عرفها كما يلي: "مهما كانت طبيعتها القانونية فأنها تعرف بمؤسسة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 04، ص 5.

إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز مجموع رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية"[1].

حيث يلخص الجدول التالي التعريف:

جدول رقم (2-2): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017

المعيار / المؤسسة	عدد الأجراء (العمال)	رقم الأعمال (مليون دينار جزائري)	مجموع الميزانية (مليون دينار جزائري)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40	أقل من 20
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 400 إلى 4 مليار دج	ما بين 200 إلى 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 8، 9، 10، ص 6.

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أونساج سابقا) Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat « ANSEJ »:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عمومية، أنشئت عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والتي تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة والحاملين لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعمل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتنفيذ قانونها الأساسي، وتغيير تسميتها لتصبح الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية ANADE *[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 05، ص 5.

* ANADE : Agence Nationale D'appui et de Développement de L'Entrepreneuriat.

[2] صالحي سلمى، (2021): آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، الجزائر ص 288.

1-1- **مهامها**: تتمثل في المهام التالية[1]:

- الدعم وتقديم الإستثمارات ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعها الإستثمارية؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم الشباب لاسيما منها الإعلانات تخفيض نسب الفوائد، وتقوم بتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تتابع الإستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب في إطار احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة وتساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات، وتشجع كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها؛
- إتاحة المعلومات الإقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجازها واستغلالها؛
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتركيب المالي ورصد القروض؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

1-2 صيغ الدعم المالي المقدم من طرف الوكالة:

يتعلق الدعم المالي بمنح صيغتين تمويليين والمتمثلتان في نمط التمويل الثنائي وآخر التمويل الثلاثي للشباب أصحاب المشاريع المستفيدين من الوكالة[2].

- **التمويل الثنائي**: هذا النوع من التمويل يتشكل من طرفين:
- **المساهمة الشخصية**: للشباب أصحاب المشاريع.
- **الوكالة**: تمنح الوكالة قرض بدون فائدة لصاحب المشروع.
- **التمويل الثلاثي**: هذا النوع من التمويل يتشكل من 03 أطراف:
- **المساهمة الشخصية**: للشباب أصحاب المشاريع.

[1] غرداين حسام وآخرون، (2017): آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، العدد 03، الوادي، الجزائر، ص 231.

[2] بوشارب سعد، بيون رفيق، (2022): دور الهيئات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص ص 59، 60.

- **الوكالة:** تمنح الوكالة قرض دون فائدة لصاحب المشروع.
- **البنك:** يمنح البنك قرض بفوائد ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Agence Nationale de Gestion Micro Crédits «ANGEM»:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لعملية نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم[1].

2-1 مهام الوكالة: تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة إلى القيام بجملة من المهام والمتمثلة في[2] :

- الإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛
- تدعيم المستفيدون وتقديم الإستشارة ومتابعتهم في مشاريعهم؛
- منح القروض بدون فائدة؛
- إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية وتوطيدها لتوفير التمويل اللازم والمناسب.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار Agence Nationale du Développement des Investissements «ANDI»:

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتاه في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالإستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، حولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار APSSI * من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الإستثمار[3].

---

[1] إسحاق خرشي، (2021): المقاولاتية البحث عن الفكرة، إنشاء المؤسسة، المرافقة المقاولاتية، ألفا للوثائق، عمان، الأردن، ص 135.

[2] سماح أسماء،(2015): دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها. دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، ص 90.

* APSSI : Agence de Promotion de Soutien et de Suivi des Investissements.

[3] محمد براق،(2011): آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني:
www.me.univ-biskra.dz تاريخ الإطلاع: 2023/04/10 على الساعة 00: 12 .

1-3 **مهام الوكالة**: تتمثل مهام الوكالة فيما يلي[1]:

- القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ المشاريع الإستثمارية الجديدة؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة لتساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية؛
- مراجعة نظام التحفيز على الإستثمار من أجل ضمان ترقية الإستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا، والتأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

4- الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة Caisse Nationale d'Assurance Chômage «CNAC»:

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي)، تعمل على "تخفيف" الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية[2].

1-4 **مهام الصندوق**: تتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي[3]:

- تسيير الآداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه؛
- تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛
- دعم إحداث مشاريع مصغرة من طرف البطالين ما بين 35 و 50 سنة؛
- دعم إحداث توسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع للبالغين 30 و 5 سنة وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010.

[1] بوشارب سعد، ببون رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] من الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة: www.cnac.dz تاريخ الاطلاع 23/04/10 على الساعة 00: 14.

[3] شبلي دنيا، (2018): تقييم سياسات الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على التنمية الإقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 151.

5- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fonds de Garantie des Crédits aux PME «FGAR»:

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي، اقتصادي وضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وقد أسس برأس مال يقدر 1.01 مليار دينار مخصص من قبل الخزينة[1].

5-1 **مهام الصندوق:** يتولى الصندوق المهام الآتية[2]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثماراتها في المستثمرات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفق التشريع والتنظيم المعمول بها؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

6- صندوق ضمان استثمارات المؤسسات المصغرة والمتوسطة Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement PME «CGCI-PME»

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، إلا أنه بدأ نشاطه الفعلي في السداسي الثاني لعام 2006 وهو عبارة عن شركة ذات أسهم.

[1] هالم سليمة، خوني رابح، (2015): صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 08، جامعة الوادي، ص 44.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، المرسوم التنفيذي رقم 02-372 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المادة 05، ص ص 13، 14.

6-1 مهما الصندوق:

يهدف هذا الصندوق إلى تحقيق ما يلي :

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الإستثمارات المنتجة لسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج؛
- لا تستفيد من ضمان صندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك؛
- يستفيد من ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأس مال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الإستثمار[1].

7- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Agence Nationale de Développement de la PME « ANDPME»:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي، توضح تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، وهي أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7-1 مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتولى المهام التالية:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها؛
- تقديم الخبرة والإستثمار لأصحاب المؤسسات؛
- القيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات؛
- التنسيق مع الهيئات المعنية لتطوير الابتكار التكنولوجي؛
- جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل نشاط بالمؤسسة؛

[1] العشي محمد، بونعجة محمد لمين، (2012): آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بين التجربة التونسية والجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 79.

- التنسيق مع مختلق الهيئات المعنية حول مختلف البرامج المتعلقة بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والصعوبات التي تواجهها

1- مصادر التمويل:

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لما لها من أهمية بالغة في الإقتصاد الوطني وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب:

1-1 مصادر التمويل التقليدية:

1-1-1 مصادر التمويل الداخلية: تتلخص مصادر التمويل الداخلية فيما يلي:

1-1-1-1 رأس المال (أموال شخصية): ويسمى أيضا بالأموال الخاصة التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء، إضافة إلى مساهمة الشركاء[2].

1-1-1-2 التمويل الذاتي: يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الإستثمارات وزيادة رأس مال العامل، وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما عن علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة، والتي ممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية الناتجة عن إعادة الإستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح، وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

ويتكون التمويل الذاتي من: أرباح محتجزة، الاهتلاك، إدخارات شخصية، الشركات وجملة الأسهم[3].

1-2 مصادر التمويل الخارجية:

تضطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى مصادر التمويل الخارجية بسبب ضعف قدرتها على التمويل الذاتي وتتمثل فيما يلي:

1-2-1 الائتمان التجاري: يشير الائتمان التجاري إلى تسهيلات السداد، التي يحصل عليها المشروع الصغير من الموردين، وقد يرى البعض أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد يحصل عليها المشروع في حالة

---

[1] من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.andpme.com تاريخ الاطلاع 2023/04/10 على الساعة 20 :00 .

[2] موقع المركز الديمقراطي العربي www.democraticac.de، تم الاطلاع عليه 2023/04/13 على الساعة 20.00.

[3] قشيدة صوراية، (2012): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات، فيناليب، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 79.

تمويل مشتريات المواد ومستلزمات الإنتاج السلعية ويسدد ثمنها خلال سنة، إلا أنه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بغض النظر عن مدة التسهيلات، فيمكن أن تشمل المواد مستلزمات الإنتاج السلعية كالمعدات والآلات والأجهزة، وبالتالي فالائتمان التجاري يمكن الحصول عليه من الموردين كالشركات المانحة للعلامة التجارية أو صاحبة حق الامتياز، تجارة الجملة أو التجزئة، وإن كانت الترتيبات الخاصة بالسداد في حالة المعدات والأجهزة والسيارات والأثاث، من الأصول الثابتة تختلف عن إجراءات السداد في حالة الائتمان التجاري البسيط، ففي تلك الحالة قد يشترط المورد عدم نقل ملكية المعدات أو الأصول الثابتة المباعة على المشتري، إلا بعد استكمال عمليات السداد، وذلك بتوفير قدر مناسب من ضمانات السداد[1].

1-2-2 الائتمان المصرفي: ويقصد بالائتمان المصرفي في الصدد، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك، ويتميز بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري، في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة من الاستحقاق من الخصم، كما يعتبر مصدرا لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل، يضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري، إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة، ولا يتغير تلقائيا مع حجم النشاط[2].

1-3 مصادر التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-3-1 شركات رأس المال المخاطر:

يعتبر أسلوب التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر من الأساليب المستحدثة في التمويل، ولا يعتمد هذا الأسلوب على تقديم السيولة للمؤسسات فقط، كما هو الحال بالنسبة للتمويل المصرفي، بل يقوم على أساس المشاركة، حيث تقوم شركة رأس المال المخاطر بتمويل المشروع دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، وهو ما يجعل هذا النوع من التمويل يتناسب تماما مع المؤسسات الناشئة التي تطمح التوسع وتواجه صعوبات في هذا المجال، لعدم حصولها على القروض المصرفية بسبب غياب الضمانات اللازمة[3].

---

[1] مودع وردة، (2016): آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ANGEM- فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2005)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 58.

[2] حيدوشي أحمد، زمار عامر، (2018): آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عين بسام)، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ص 60.

[3] كتاف شافية، (2022): معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الآليات والصيغ التمويلية المستحدثة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، ص 1171.

1-3-2 التمويل التأجيري:

يعرف على أنه "عقد بين مالك الأصل ومستخدمه، يسمح للمستأجر باستخدام ذلك الأصل لفترات زمنية معينة للحصول على منفعة معينة من المنافع مقابل ما يحصل عليه المالك من تدفقات نقدية.

ومنه يمكن القول أن التمويل التأجيري عبارة عن عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بالاتفاق مع المالك جراء انتفاع المستأجر بمنافع وخدمات أصل معين للمالك بعد فترة محددة[1].

1-3-3 التمويل بالصيغ الإسلامية:

1-3-3-1 المرابحة: هي أن يتفق العميل والبنك الإسلامي الممول لشراء سلعة معينة من السوق أومن شخص بعينه مع التزام العميل بشرائها بعد ذلك، ويلتزم البنك يبيعها للآمر بالشراء بثمن معجل أو مؤجل دفعة واحدة أو بالتقسيط مع زيادة ثمن السلعة كربح البنك، أي لابد لتمام عملية المرابحة وجود ثلاثة أطراف وهي العميل(الآمر بالشراء) والبائع المرابح وهو البنك الإسلامي والبائع الأصلي[2].

1-3-3-2 الاستصناع: هو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، على أن تكون المواد والعمل من الصانع(وهو البنك الإسلامي)، وهذا الأخير ببيعه للعامل بعد إضافة هامش ربح إلى التكلفة، وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا[3].

1-3-3-3 المشاركة: يتم قيام البنك بتقديم حصة من إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ مشروع ما على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من البنك) الحصة المكملة، بالإضافة إلى قيامه بإدارة عملية المشاركة عدة أشكال وهي:

- **المشاركة الثابتة في رأس المال:** ويقصد بها أن يبقى لكل طرف حصته الثابتة في المشروع إلى حين الانتهاء.
- **المشاركة المنتهية:** تتضمن هذه الأخيرة توقيتا معينا للتمويل، وسميت كذلك لأن الشركاء حددوا بينهم أجلا محددا.

---

[1] بريبات نهاد، عياش نور الهدى، (2017): البدائل التمويلية للاقتراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ص 64.

[2] محواس نعيمة، (2020): آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة وكالة ANSEJ بالمسيلة للفترة (2010-2018)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 22.

[3] درغال فريدة، عبدو صورية، (2017): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، ص 36.

- **المشاركة المتناقصة:** ويتم بموجبها الإقرار للشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع دفعة واحدة أو على مراحل[1].

1-3-3-4 المضاربة: هي عقد بين طرفين يدفع بمقتضاه الطرف الآخر مالا معلوما ليتجر له فيه والربح بينهما حسب الإتفاق، وفيما يخص البنوك البنوك الإسلامية، تعني المضاربة دخوله البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده ويصبح الطرفان شريكين في الربح والخسارة ويكون البنك هو الشريك صاحب رأس المال والمتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح وزع وفقا للنسب المتفق عليها وإذا تحققت الخسارة يتحمل صاحب المصرف خسارة في رأس ماله ويتحمل المتعامل خسارة في رأس ماله ويتحمل المتعامل خسارة في عمله فحسب، ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة للخسارة ولا يتحمل جزءا منها إلا إذا أن هناك تقصير من قصير من جانبه[2].

1-4 التمويل عن طريق تحويل الفاتورة:

هو عبارة عن تحويل الحقوق التجارية من أصحابها إلى المؤسسة قرض متخصصة في عقد تحويل الفاتورة التي تتكفل بتحصيله وضمانه في حالة عدم التسديد، على أن تقوم بتسبيق جزء أو كل الحقوق المحولة ويعتمد عقد تحويل الفاتورة على الفاتورة على ثلاث أطراف هم: المورد، الزبون، الفاكتور ضمن ثلاث عمليات ومراحل ابتداء من تحرير الفاتورة إلى غاية تحصيلها نهائيا ويمكن إظهار العلاقة تبين الأطراف الثلاث في إطار تحويل الفاتورة[3].

2- الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي[4]:

- عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب إنعدام المعلومة وضعف تدفقها؛
- صعوبات تتعلق بإجراءات كثيرة ما كانت تتسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية؛

---

[1] إيمان فنيش، (2019): دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر الأميريكية في الفترة (2013-2018)، مذكرة ماستر علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ص 30.

[2] محواس نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] راندة فراح، (2014): مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 57.

[4] ليندة عكاش، (2017): دور السوق المالية الثانية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 80.

- قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، إضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية؛
- صعوبات تتعلق بالتمويل غالبا ما ترفض البنوك عملية تقديم قروض لانعدام الضمانات؛
- صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات؛
- صعوبات تتعلق بالعقار؛
- انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائق أمام المستفيدين الحقيقيين؛
- صعوبات فنية وتسويقية (بسبب صغر حجم رأس مالها).

المبحث الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الإقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر المتطلبات لنجاحها والارتقاء بها وهذا ما يفسر اهتمام السلطات التونسية بهذا القطاع الحساس.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

من الصعب العثور على النصوص القانونية التي تعرف على وجه التحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل نجد نصوص قانونية تعرفها حسب الاحتياجات الإقتصادية لتلك الفترة، فنجد المادة 27 من القرار رقم 42/86 الصادر في ديسمبر 1986 الذي يحدد طريقة تنظيم البنوك ينص على أنه "تعتبر مؤسسة صغيرة، كل مؤسسة تنشط في مجال الصناعات التحويلية ولها استثمارات لا يتجاوز مبلغها 3 مليون دينار تونسي كمبلغ صافي".

كما نصت المادة 2 من المرسوم رقم 94-814 الصادر بتاريخ 11 أبريل 1994 فيما يتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح مجال نشاطها، تعتبر مؤسسة صغيرة. "كل المؤسسات التي لا يتعدى حجم استثمارها ثلاثة ملايين دينار تونسي بما في ذلك رأس المال العامل المملوك من قبل أشخاص تونسيين، وفي شكل مؤسسات فردية.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 2397-2005 الصادر في 31 أوت 2005 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 77-608 الصادر في تاريخ 1997/07/27، والذي تعتبر حسبه مؤسسة صغرى أو متوسطة.

كل مؤسسة لا يتعدى صافي أصولها الثابت 4 مليون دينار تونسي، ولا يتعدى عدد عمالها 300 موظفا[1].

جدول رقم (2-3): تعريف البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المنتجات السنوية
صغرى	أقل من 10	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار
صغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 3 ملايين دولار
متوسطة	أقل 300	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 15 مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات المصغرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية/ القدرة على التمويل، مجموعة البنك الدولي من الموقع الإلكتروني www.findevgateway.org تاريخ الإطلاع 2023/04/14 على الساعة 13.00.

[1] ساسان نبيلة، (2015): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، دراسة مقارنية بين الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص 188.

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية على عدة هيئات داعمة لها من بينها ما يلي:

1- البنك التونسي للتضامن «Banque Tunisienne de Solidarité « BTS»:

تم التأسيس القانوني للبنك يوم 22 ديسمبر 1997 بانعقاد جلسته العامة التأسيسية وهو بنك إيداع يخضع للقانون عدد 51 لسنة 1967 المؤرخ في 7 ديسمبر 1967 والمتعلق بتنظيم مهنة البنوك، كما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص الموالية وبإمكانه طبقا لقانونه الأساسي القيام دون حصر أو تحديد بجميع العمليات المصرفية العادية.

يتمثل الهدف من إحداث البنك التونسي للتضامن، في دعم مجهودات الدولة في النهوض بالعمل المستقل من خلال إسناد قروض بنكية صغرى للباحثين الصغار، ممن تعوزهم إمكانيات التمويل والضمان البنكي لإقامة نشاط خاص في مختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية بما يؤمن لهم الرزق ويدمجهم في دورة الإنتاج التدخل في الوسطين الحضري والريفي في مختلف ولايات الجمهورية، مع تغطية مناطق تدخل صندوق التضامن الوطني من أجل خلق المزيد من موارد الرزق المساهمة في نشر ثقافة المبادرة ودفع عقلية التمويل على الذات والعمل بوصفها قيم جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة[1].

2- شركات الإستثمار ذات رأس مال التنمية:

أقيمت هذه الشركات بغرض المساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المقامة للتنمية أو التي تقام في مجال التكنولوجيا الحديثة[2].

3- الصندوق الوطني للتشغيل:

يتكفل هذا الصندوق بمرافقة المشاريع الصغيرة في تونس، ويسهر على تمويل الإستثمارات التي يبادر بها أصحاب الأفكار الإبتكارية قصد تشغيل الشباب ويبعث مؤسساتهم الإقتصادية وإدماجهم في السوق التشغيلية بمختلف الآليات القانونية والمالية.

يمول الصندوق الوطني للتشغيل أصحاب المؤسسات الصغيرة لا تفوق كلفة مشاريعهم 50 ألف دينار تونسي، والآلية التمويلية (رقم 17) في هذا الصدد تمر على البنك التونسي للتضامن وتكون عملياته تحت وصايته وتسيير قروضه، نفس الأمر مع الآلية رقم 18 بالنسبة للمشاريع التي لا تفوق كلفتها 10 ألاف دينار تونسي والآلية رقم 19 التي تمول المشاريع الإستثمارية عن طريق القروض الصغرى في حدود 40000 دينار تونسي، في حين نجد أن الصندوق الوطني

[1] الموقع الرسمي للجمهورية التونسية www.commune.tunis.gou.tn تاريخ الإطلاع 2023/04/20 على الساعة 21:00.

[2] درغال فريدة، عبدو صورية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

للتشغيل يمول المشاريع الصغيرة بموجب أحكام الآلية رقم 32 في مجال العناية بالبيئة في نطاق التعاون مع البلديات حيث لا تفوق كلفتها 20 ألف دينار تونسي[1].

4- بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: la Banque de Financement des PME «BFPME»

تم إنشاء البنك التمويلي، بمقتضى القانون 2001-65 في 01/03/2005 برأس مال إجمالي قدره 500 مليون دينار تونسي بمساهمة الدولة.

4-1 مهام البنك:

- ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي جميع المجالات؛
- التكفل وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تدعيم وترقية المؤسسات القائمة في مجال توسيعها أو تجديد استثماراتها؛
- التنسيق المستمر عن طريق الاتفاقيات المبرمة مع البنوك التونسية لزيادة حجم التسويق وتوسيع مجالاته.

ويساهم البنك في تمويل الإستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتأرجح تكلفتها مابين 80000 دينار و4 مليون دينار تونسي، حيث يتدخل البنك في تمويل 25% إلى 50% من تكلفة المشروع مع سقف محدد بـ 1 مليون دينار تونسي.

وللإشارة فإنه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التسهيلات المالية التي يقدمها البنك باستثناء المؤسسات السياحية ومؤسسات الترقية العقارية.

ولمساهمة البنك أكثر يسعى مسؤوليه إلى الرفع من رأسماله إلى 100 مليون دينار، والشراكة مع المؤسسات الإيطالية والإسبانية التي تعمل في مجال ضمان القروض الموجهة للمؤسسات[2].

5- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد Agence de Promotion de l' Industrie et de l' Innovation «APII»

أنشئت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد سنة 1972، تحت اسم "وكالة تطوير الإستثمار" وأصبحت سنة 1991 "وكالة تطوير الصناعة بموجب القانون رقم 91-38 من 8 جوان 1991، لتصبح سنة 2010 "وكالة النهوض بالصناعة والتجديد" بموجب القانون رقم 2010-25 المؤرخ 17 ماي 2010.

---

[1] شقعاري رشيد، (2022): إدارة المشاريع الصغيرة واليات مرافقتها دراسة مقارنة الجزائر تونس، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت، ص 65.

[2] من الموقع الرسمي للبنك التونسي للتضامن، www.bts.com.tn تاريخ الاطلاع عليه 2023/04/20 على الساعة 23:00.

وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها هيكل مساندة للمؤسسات والباحثين، وتوفر الوكالة خدمات ومنتجات عن طريق مراكزها الخمسة للتدخل وإداراتها الجهوية الأربعة والعشرين المتواجدة بكافة الولايات[1].

6- المركز التقني:

أنشئت 8 مراكز من قبل وزارة الصناعة منذ 1994، ويتمثل هدف المركز الرئيسي في تزويد المؤسسات الخاصة بالخبرة التقنية والمهنية، لاسيما في برنامج التأهيل، وتلعب هذه المراكز دورا قياديا في تطوير القطاع الصناعي في تونس ويمكنها ضمان مساعدة جيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك عموما الموارد البشرية والمالية المناسبة لتطوير الابتكارات التقنية ووسائل المراقبة، تتخصص هذه المراكز في مختلف القطاعات من بينها النسيج (المركز التقني لصناعة النسيج)، الصناعة الميكانيكية والالكترونية (المركز التقني للصناعات الميكانيكية والإلكترونية) وغيرها، ومن أهم الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

-اختيارات مجهزة؛

-تنظيم دروس تكوينية حول كل مفاهيم مراحل الإنتاج؛

-دراسة السوق والدراسة التقنية.

7- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى: Fonds National de L' Artisanat et des Petits Métiers «FONAPRA»

يسهر على تقديم المساعدات والقروض المالية لفائدة أصحاب المشاريع الإستثمارية الصغيرة في المجال الحرفي والصناعي التقليدي.

كذلك يمنح الصندوق قروضا في مجالات اختصاصه المحدد بموجب الأمر عدد 1444/96 في حدود 50 ألف دينار تونسي، ويمنح أصحاب المشاريع الصغيرة الكثير من الامتيازات منها منحة استثمار تتراوح بين 6 % و30% من كلفة المشروع حسب الجهة التي أقيم بها، وإعفاء ضريبي لمدة 05 سنوات كما وضحناه سابقا.

وتقدر نسبة التمويل الذاتي المطلوب بـ : 4% ونسبة المنحة بـ : 36% بالنسبة للقروض التي تبلغ قيمتها 10000 وأقل، ونسبة 8% و 32% بالنسبة للمشاريع التي تبلغ قيمتها المالية ما بين 10 ألاف و 50 ألف دينار تونسي، ونستخلص القروض على مدار سبعة سنوات بنسبة فائض يقدر بـ 10% بدون مدة إهمال[2].

[1] إيمان بوضرسة، (2019): تحليل أثر المرافقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، ص 248.

[2] شقعاري رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

8- تطوير القدرة التنافسية الصناعية: يوفر هذا الصندوق مساعدات لتأهيل المؤسسات الصناعية وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع حث المؤسسات على العناية الخاصة بالإستثمارات غير المالية وتحسين الجودة وتحسين الإنتاج وتحديث وسائل الإنتاج واستخدام الطرق الحديثة لتحسين الجودة، كما يوفر الصندوق تمويل بعض أنشطة المراكز الفنية وتمويل الدراسات الاستشارية[1].

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والصعوبات التي تواجهها

1- مصادر التمويل:

تنوعت مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، حيث نجد عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

1- 1 التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:

لقد بدأت الشركات المتخصصة في تونس، وتحديدا في صناعة رأس المال المخاطر منذ عام 1995 لزيادة إثراء الطيف المالي وتقديم المزيد من البدائل المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تعتبر بديل يعزز الهيكل المالي للمؤسسات التي تعاني من نقص التمويل، وبالتالي بما أن رأس المال المخاطر يغطي جميع الأنشطة من خلال المشاركة في رأس مال الشركات غير المدرجة.

حيث أشارت تقارير مجلس السوق المالي التونسي أن عدد الممولين رأس مال المخاطر ارتفع منذ حلوله الألفية الجديدة لتنتقل من 26 شركة تمويل في نهاية سنة 2000 وبمبلغ قدر آنذاك بـ 207 مليون دينار تونسي، إلى 36 شركة تمويل في نهاية 2003 برأسمال قدر بـ 280 مليون دينار تونسي، ثم 40 شركة يتراوح رأس مال كل واحدة منها بين 20 و 28 مليون دينار كما أن أغلبها يعتبر فروعا للعديد من المؤسسات البنكية ولديها مدخرات مالية غير مستقلة حاليا تقدر بمبلغ 500 مليون دينار.

وللتوضيح فإن الموارد المالية لشركات "السيكار" مصدرها مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بتحويل جزء من مرابيحها في شكل أموال سائلة إلى صناديق الإستثمار، مقابل حصولها على امتيازات جبائية هامة تمنحها لها الدولة لتشجيع المؤسسات المالية على توجيه مرابيحها وأموالها نحو الإستثمار[2].

[1] العايب الهاشمي، (2014): آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بين التجربة التونسية والجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 22.

[2] بلهوشات محمد أمين، بن موهوب سارة، (2020): التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة في تونس دراسة حالة البنك التونسي للتضامن بعد الثورة، الملتقي الدولي حول عرض نماذج وتجارب ناجحة في مجال المقاولة، المنعقد يوم 26/25 فيفري 2020، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشينت، ص 6.

1-2 التمويل بعقد تحويل الفاتورة في تونس:

المؤسسة الرائدة في تحويل الفاتورة في تونس هي Tunisie factoring بدأت عملها سنة 1999، هي التي دخلت هذه التقنية إلى تونس، وكانت الرائدة في هذا المجال نظرا لحضورها في دورة EURO FACTOR التي تعتبر الرائدة بين قادة الديون في أوروبا.

استطاعت هذه المؤسسة الوصول إلى أكثر من 200 مؤسسة خلال تقديم خدماتها المالية المتمثلة في ثلاثة أصناف: الوقاية من مخاطر، وضمان ضد عدم الدفع، مسك وتسيير حسابات الزبائن، والتمويل من خلال تحويل الفواتير والحصول على الديون أو جزء منها قبل تاريخ استحقاقها في مدة لا تتعدى 48 ساعة.

تستجيب Tunisie factoring للحاجات التمويلية للمؤسسات في كل مراحل حياتها بنسبة تصل إلى 100 % بتكلفة تختلف حسب نوعي الخدمة التي تقدمها الأولى من 0.5 إلى 2 % من مجموع رقم الأعمال المضمون (عن العملية) في حالة مسك الحساب، الانتعاش، التعافي والضمان، والثانية عمولة التمويل وهذا يحول عقد تحويل فاتورة التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة[1].

1-5 التمويل الإيجاري:

ويتمثل في إيجار التجهيزات أو معدات أو عقارات مقتناة لغرض الإيجار من قبل شركة الإيجار المالي لفائدة الأنشطة المختلفة ويخول للمستأجر اقتناء تلك التجهيزات في نهاية مدة الإيجار مقابل ثمن متفق عليه وهو يمثل الثمن المتبقي، ويوجد حاليا بتونس 11 شركات إيجار مالي تقدم خدماتها لكل أصناف المؤسسات سواء الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة[2].

1-6 التمويل الإسلامي:

تمول الدولة التونسية بالصيغ الإسلامية التي تم شرحها في المطلب الثالث للمبحث الأول وهم كما يلي:

- المرابحة؛
- الاستصناع؛
- المشاركة؛
- المضاربة.

[1] نبيلة ساسان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] بلهوشات محمد أمين، بن مهوب سارة، مرجع سبق ذكره، ص6.

2- الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:

أسقطت الأزمة الإقتصادية التي تشهدها تونس، عشرات آلاف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في دوامة الإفلاس لتعج أروقة المحاكمة بقضايا الشيكات دون رصيد، وسط قلق متزايد ما امتداد التعثر إلى المصارف والمؤسسات المالية التي قدمت قروضا لآلاف الشركات المثقلة بالديون والملاحقات.

- امتناع الكثير من البنوك ومؤسسات الإقراض عن هيكلة ديون المتعثرين أو منحهم تسهيلات جديدة تقيهم من عثرتهم، ما اضطر 88 ألف مؤسسة صغرى ومتوسطة إلى الإغلاق نهائيا، فيما تواجه 54 ألف مؤسسة أخرى شبح الإفلاس بحسب أرقام رسمية صادرة عم معهد الإحصاء الحكومي أخيرا[1].
- ضعف أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسلامتها المالية.
- نقص السيولة طويلة الأجل في القطاع المصرفي ولا تزال أسواق رأس المال ومؤسسات الادخار التعاقدي هي المصادر الرئيسية للتمويل طويل الأجل في العديد من الأسواق الناشئة بحاجة إلى التطوير الكامل في تونس[2].
- ضعف الإمكانات البشرية والتقنية.
- نقص الإلمام بتطوير الأسواق.
- نقص في المعلومات، التكوين، الابتكار، الجودة وأساليب التدبير.
- ارتفاع المتطلبات على المستوى الدولي[3].

[1] الموقع العربي الجديد www.alaraby.co.uk تاريخ الإطلاع 15/04/ 2023 على الساعة 21.30.

[2] موقع البنك الدولي www.alankaldawli.org ، تاريخ الإطلاع 2023/04/15. على الساعة 22.00.

[3] إيمان بوضرسة، مرجع سبق ذكره، ص 229.

خلاصة الفصل:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في الإنعاش الإقتصادي والنهوض بالتنمية بشتى أنواعها فقد أصبحت هذه المؤسسات حديث الساعة نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي، حيث أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف بين الدولتين فهو مفهوم نسبي وليس مطلق ذو معايير مختلفة.

حيث قامت كل من الجزائر وتونس بوضع مجموعة من الأجهزة والهيئات الداعمة التي من شأنها تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سيرورة إنشاءها وحتى بعد الإنشاء والتي تعمل على دعم المستفيدين وتقديم الإستشارة لهم ومتابعتهم في مشاريعهم وتمويل الإستثمارات.

.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لواقع ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري والتونسي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في كل من الجزائر وتونس، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الدعامات الأساسية لأي اقتصاد، ومدخلا رئيسيا من مداخل النمو الإقتصادي، كونها تساهم في خلق القيمة المضافة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، توفير مناصب الشغل، زيادة القدرة التنافسية المحلية، كذلك الحد من معدلات البطالة، إضافة إلى رفع من قيمة الصادرات.

لهذا يجب إعطاء أهمية كبيرة لهذه المؤسسات وتشجيعها نتيجة فعاليتها الإقتصادية ومساهمتها الكبيرة في رفع الديناميكية الإقتصادية ودعم النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: تحليل واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

منذ سنة 2001 شهد تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا ، و هذا راجع إلى صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أعتبر نقطة تحول و هذا راجع إلى توجه الجزائر إلى القطاع الخاص و تهيئة كل آليات الدعم لهذه المؤسسة، وهذا ما يتناوله هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الشكل رقم (3-1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021

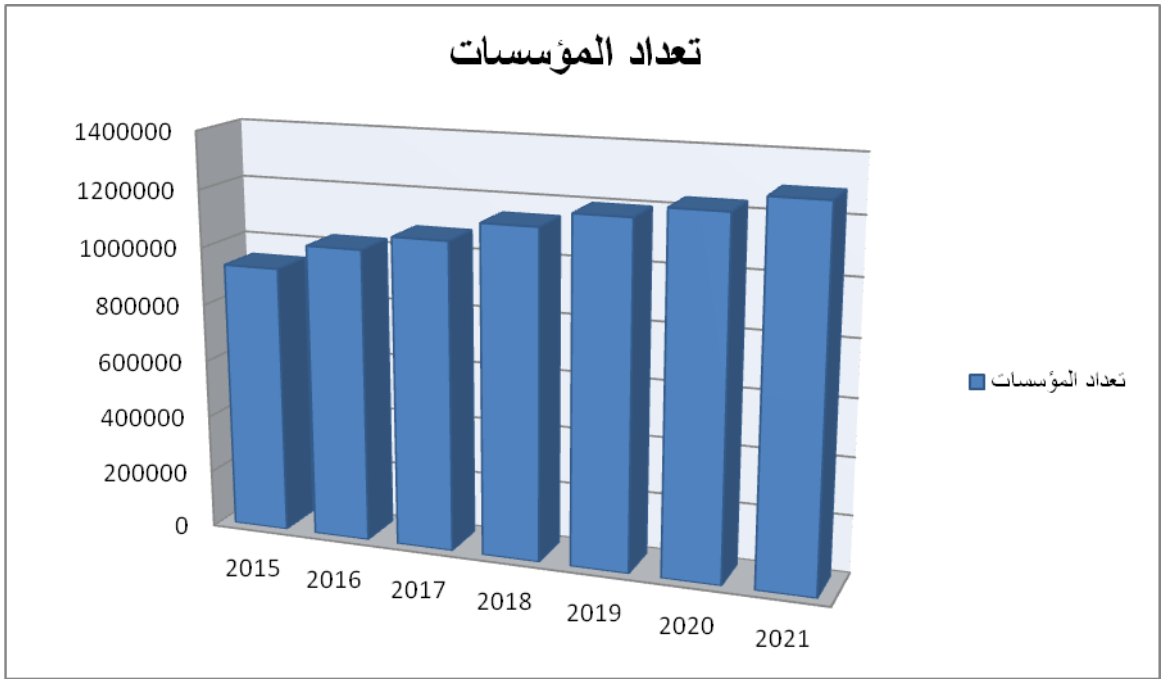

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2016, 2018, 2020, 2021, N° 30, 34, 38, 40, P 13, 15, 15, 5 .(مع ترجمة وبتصرف)

يبين الشكل أعلاه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، حيث شهدت ارتفاع قدره 1286365 مؤسسة سنة 2021 بعدما كان عددها 934569 مؤسسة سنة 2015، أي أنها بلغت نسبة نمو قدرت بـ 37.64 %

كما شهدت الفترة 2015-2018 ارتفاع متفاوت من سنة إلى أخرى قدر بـ 207294 مؤسسة جديدة وهذا ما يعادل نسبة نمو 22.18 %، وهو ما يفسر إتباع الدولة لمنهج التحفيز المتبع اتجاه هذا القطاع وخلق هيئات وأجهزة مرافقة له ساهمت في تطوره.

أما في الفترة 2019-2021 فقد عرفت ارتفاع طفيف مقارنة بالفترة السابقة حيث وصل عددها سنة 2019 إلى 1193339 مؤسسة، وفي سنة 2021 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1286365 مؤسسة جديدة أي بنسبة نمو قدرها 7.79 %، وهذا راجع إلى الأزمة الصحية التي مر بها العالم والجزائر في هذه الفترة والمتعلقة بأزمة كورونا، والتي كان لها تأثير سلبي على الإقتصاد ككل بما فيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي واجهت صعوبات في التعامل مع هذه الأزمة، ووصل عددها سنة 2022 إلى 1359803 مؤسسة، ما يعادل نمو قدره 5.70 %.

الشكل رقم (3-2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2015-2021.

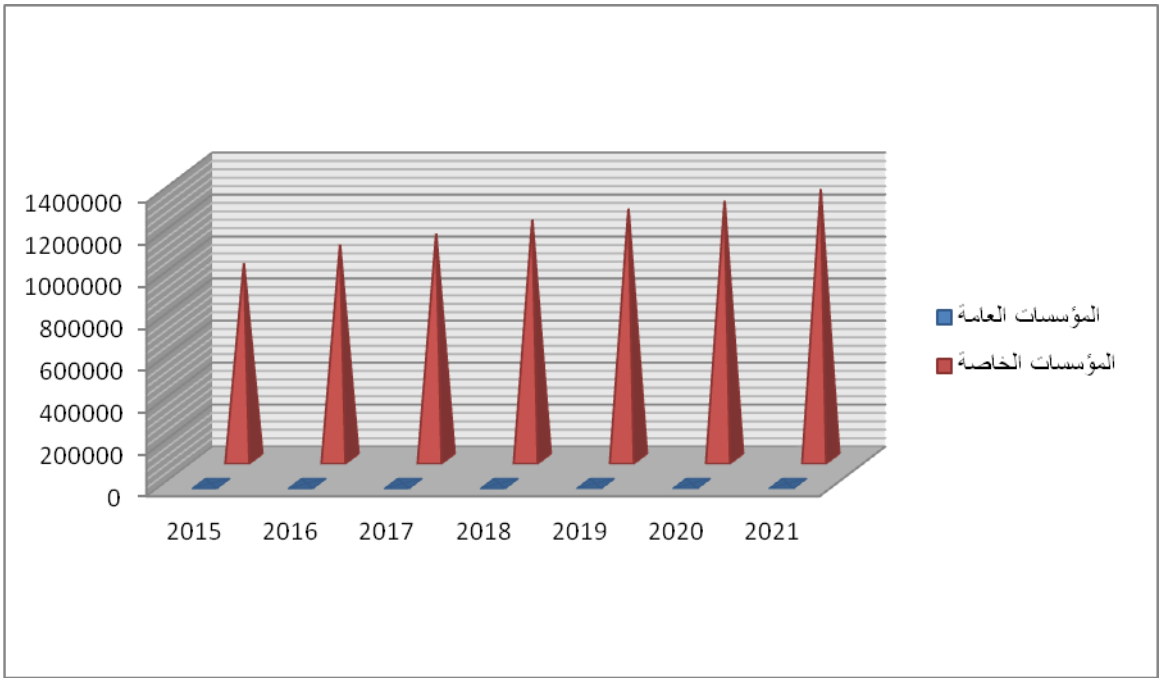

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2015, 2016, 2018, 2020, 2021, N° 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40, P 9, 8, 8, 9, 7, 6, 6. (مع ترجمة وبتصرف).

يوضح الشكل رقم (3-2) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2015-2021، ويتبين من خلال المعطيات أن الشكل القانوني الغالب على مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات القطاع الخاص والتي عرفت تزايد مستمر طوال سنوات الدراسة، حيث شهدت سنة 2021 وجود 1286140 مؤسسة مقارنة بسنة الأساس 2015 التي سجلت 934037 مؤسسة أي أنه تم استحداث 352103 مؤسسة (جديدة) وهذا راجع لاهتمام الدولة بالقطاع الخاص وتوجيه مستثمريها للعمل فيه من خلال تشجيعهم وتقديم مجموعة من الآليات والهيئات الداعمة له، أما المؤسسات التابعة للقطاع العام فقد شهد تراجع عدد مؤسساته من سنة إلى أخرى حيث تم شطب 307 مؤسسة، بسبب سياسة الخصخصة التي انتهجتها الدولة وهو ما يجعله يساهم بنسبة ضئيلة جدا من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.

1-1 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

الجدول (3-1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2021

السنوات / القطاعات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة	5625	6130	6599	7068	7387	7607	7927
الهيدروكاربونات، الطاقة والمناجم	2639	2767	2887	2981	3064	3113	3241
البناء، الأشغال العمومية، الري	168557	174848	179303	185121	190155	193950	199318
الصناعات التحويلية	83701	89597	94930	99865	103621	106049	109919
الخدمات ومنها المهن الحرة	456373	513647	548195	585915	614315	631401	662130
المهن الحرفية	217142	235242	242322	260652	274554	288724	303605
المجموع	934037	1022231	1074236	1141602	1193096	1230844	1286140

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, N° 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40, P 12, 12, 11, 13, 11, 10, 10. (مع ترجمة وبتصرف)

من خلال الجدول رقم (3-1) سيتم عرض وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021 حسب قطاع نشاطها، بحيث يلاحظ أن هناك اختلافات واضحة في توزيع هذه المؤسسات على القطاعات الإقتصادية ليتصدر قطاع الخدمات بما فيه المهن الحرة المرتبة الأولى حيث بلغ عدد مؤسساته لسنة 2015 456373 مؤسسة وهو في تزايد مستمر ليصل سنة 2021 إلى 662130 مؤسسة أي أنه تطور بـ 205757 مؤسسة جديدة ليليه قطاع المهن الحرفية حيث سجل خلال هذه الفترة زيادة معتبرة قدرت بـ 86463 مؤسسة جديدة وكل هذا راجع إلى سهولة تمويل هذا النوع من المؤسسات وتحقيق أكبر ربح بأقل درجة مخاطرة وذلك دون اللجوء لمصادر تمويل خارجية ليأتي بعدهما قطاع البناء والأشغال العمومية والري الذي سجل زيادة في عدد مؤسساته قدرت بـ 30761 مؤسسة جديدة، بعدما كانت سنة 2015: 168557 مؤسسة، لتصبح 199318 مؤسسة سنة 2021، ويدل هذا

على اهتمام المستثمرين بقطاع العقارات والمرافق العمومية، وفي المرتبة الرابعة يوجد قطاع الصناعات التحويلية الذي عرف زيادة قدرت بـ 26218 مؤسسة جديدة خاصة به، يليه كل من قطاع الزراعة والطاقة والمناجم على التوالي واللذان تطورا بنسب قليلة قدرت بـ 2302 و 602 مؤسسة جديدة.

2-1 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات الجغرافية.

الشكل رقم (3-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات الجغرافية خلال 2015-2021

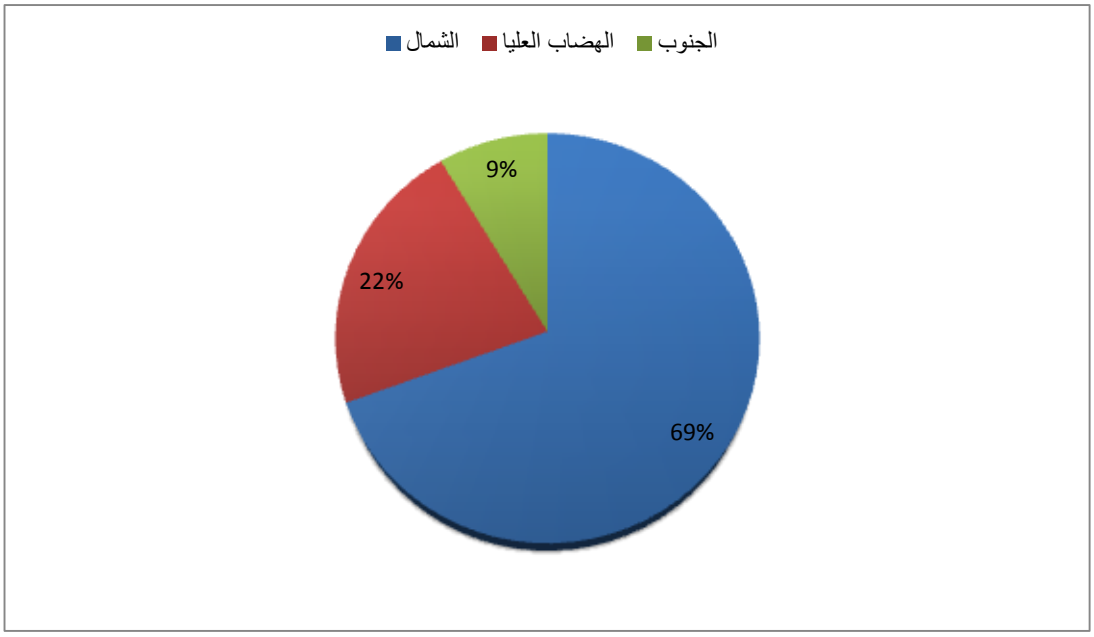

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, N° 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40, P 15, 12, 12, 13, 11, 11, 11 .

(مع ترجمة وبتصرف)

يرى من خلال الشكل رقم (3-3) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الخمسة المدروسة تتمركز بكثرة في الشمال وهذا راجع لارتفاع الكثافة السكانية واحتوائها على المناخ الملائم والبنية التحتية المهيأة التي تجذب عمليات الإستثمار في تلك المناطق مقارنة بالجهات الأخرى، حيث بلغ عددها سنة 2015: 373337 مؤسسة ليصل سنة 2021 إلى 894882 مؤسسة تطورت بمقدار 521545 مؤسسة جديدة، ثم تأتي منطقة الهضاب العليا في المرتبة الثانية والتي شهدت زيادة قدرها 165377 مؤسسة جديدة تليها منطقة الجنوب بـ 61543 مؤسسة جديدة وهذا راجع لصعوبة التضاريس وقساوة المناخ والإفتقار إلى البنية التحتية.

مما يدل هذا الاختلاف في التوزيع على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تحقق التوازن الجهوي أي عدم تكافئ الفرص المتاحة للعمل.

2- حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.

2-1 حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الحجم.

الجدول رقم (3-2): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الحجم خلال الفترة 2015-2021

السنوات / نوع المؤسسة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤسسات صغيرة جدا	907659	993170	1042121	1107607	1157539	1194171	1229438
مؤسسات صغيرة	24054	26281	28288	29688	31027	31979	32771
مؤسسات متوسطة	2855	3170	4094	4567	4773	4923	5011

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, N° 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40, P 10, 9, 9, 10, 8, 9, 10.

(مع ترجمة وبتصرف)

الشكل رقم (3-4): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الحجم خلال الفترة 2015-2021

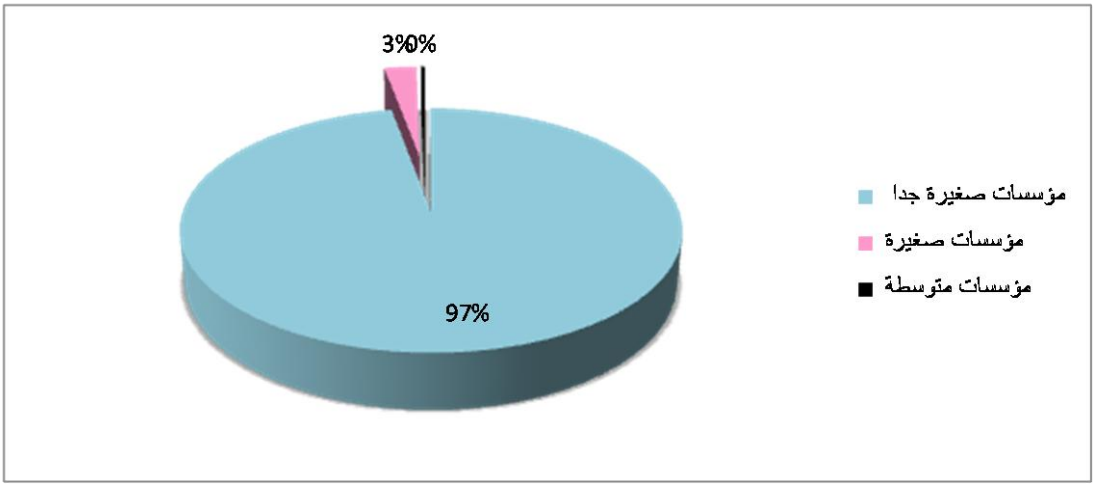

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, N° 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40, P 10, 9, 9, 10, 8, 9, 10.

(مع ترجمة وبتصرف)

يمثل الجدول رقم (3-2) حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب حجمها خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، والذي يبين أن المؤسسات الصغيرة جدا هي المسيطرة بحد كبير على النسيج الإقتصادي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي عرفت تطورات من سنة لأخرى حيث بلغ عددها سنة 2015 بـ 907659 مؤسسة ليصل سنة 2021 إلى 1229438 مؤسسة وهذا يعادل نسبة نمو قدرها 35.45 %، مما يفسر سهولة تمويل هذا النوع من المؤسسات والتحكم فيها من حيث عدد العمال وإدارتها مقارنة بغيرها من المؤسسات، فهي لا تحتاج إلى رأس مال كبير أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة تأتي بعد المصغرة مباشرة والتي عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2015- 2019 قدرت بزيادة 6973 مؤسسة صغيرة جديدة، أما في سنة 2020 سجلت انخفاض قدر بـ 0.01% سببه جائحة كورونا التي عرقلت نشاط هذه المؤسسات والتي لم تعرف كيف تتعامل مع هذا النوع من الأزمات مما أدى إلى شطب بعض المؤسسات الصغيرة ثم ارتفعت سنة 2021 إلى 32771 مؤسسة.

وبالنسبة للمؤسسات المتوسطة فقد تطورت بزيادة قدرها 2156 مؤسسة جديدة خلال الفترة المدروسة بعد ما كانت في سنة 2015، 2855 مؤسسة أصبحت سنة 2021، 5011 مؤسسة.

2-2 حركية وفيات "شطب" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

الشكل رقم (3-5): حركية وفيات "شطب" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2015-2021

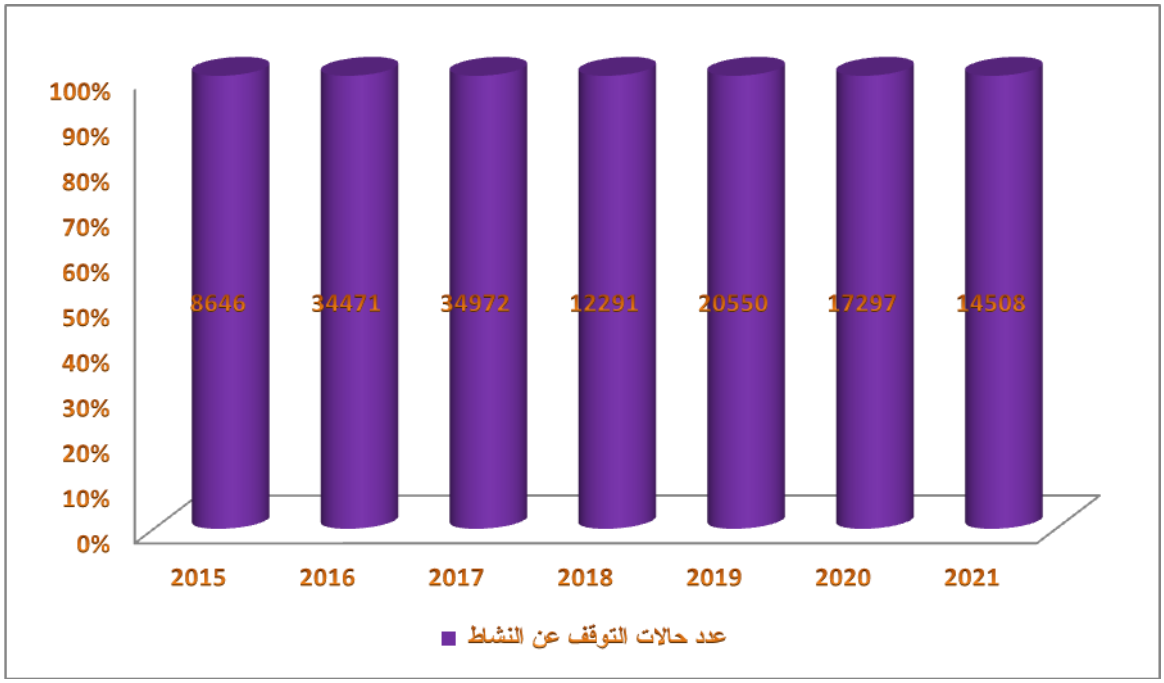

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, N° 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40, P 15, 15, 17, 15, 17, 15, 14, 15

(مع ترجمة وبتصرف)

يوضح الشكل أعلاه الإختلافات الموجودة في نسب الوفيات "شطب" وتطورها من نسبة إلى أخرى حيث بلغ عدد الشطب عام 2015م بـ 8646 مؤسسة مشطوبة ويعتبر أقل معدل وصلت له المؤسسات خلال السنوات المدروسة ليحدث قفزة نوعية سنة 2017 ويرتفع إلى 34972 مؤسسة تم شطبها وهي السنة التي عرفت أكبر عدد من الشطب بسبب انخفاض البترول في تلك الفترة وإتباع الدولة لسياسة التقشف والتي أثرت على بعض المؤسسات وفي مجالات مختلفة بالسلب، لتأتي الفترة الممتدة من 2018- 2021 والتي انخفض فيها معدل الشطب بمعدل 2217 مؤسسة مشطوبة وهو ما يبين إرادة الحكومة لتشجيع هذا النوع من المؤسسات بهدف الخروج من التبعية النفطية وتنويع الإقتصاد.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

1- تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

الشكل رقم (3-6): مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2015-2021

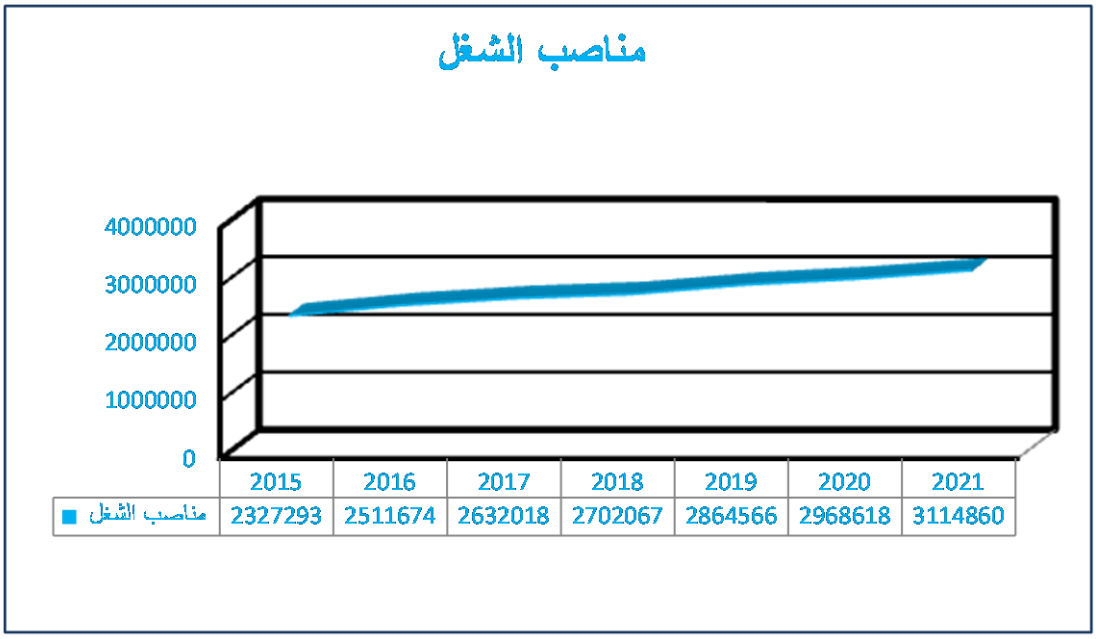

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2016, 2018, 2020, 2021, N° 30, 34, 38, 40, P 14, 16, 13, 14. (مع ترجمة وبتصرف)

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة فهي تساهم بنسبة كبيرة في خلق فرص العمل أي أنها وسيلة فعالة لتقليص البطالة وتخفيض الضغط الإجتماعي وهذا راجع لاعتمادها على اليد العاملة البسيطة وعدم تركيزها على التكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها مما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل للفئات العاطلة

عن العمل، كما يوضح في الشكل أعلاه أن مناصب العمل في تزايد مستمر حيث توفر في 2021، 3114860 منصبا بعدما كان سنة 2015 يبلغ 2327293 منصبا أي تطور بمعدل 787567 منصب شغل جديد بنسبة نمو 33.84 % .

إلا أنه وبالرجوع إلى تقسيم توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، فإن أغلبها هي مؤسسات مصغرة والتي تشغل من 1 من 9 عمال ويعتبر هذا العدد غير كافي لامتصاص البطالة الموجودة في البلاد.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2015-2021

الشكل رقم (3-7): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2015-2021

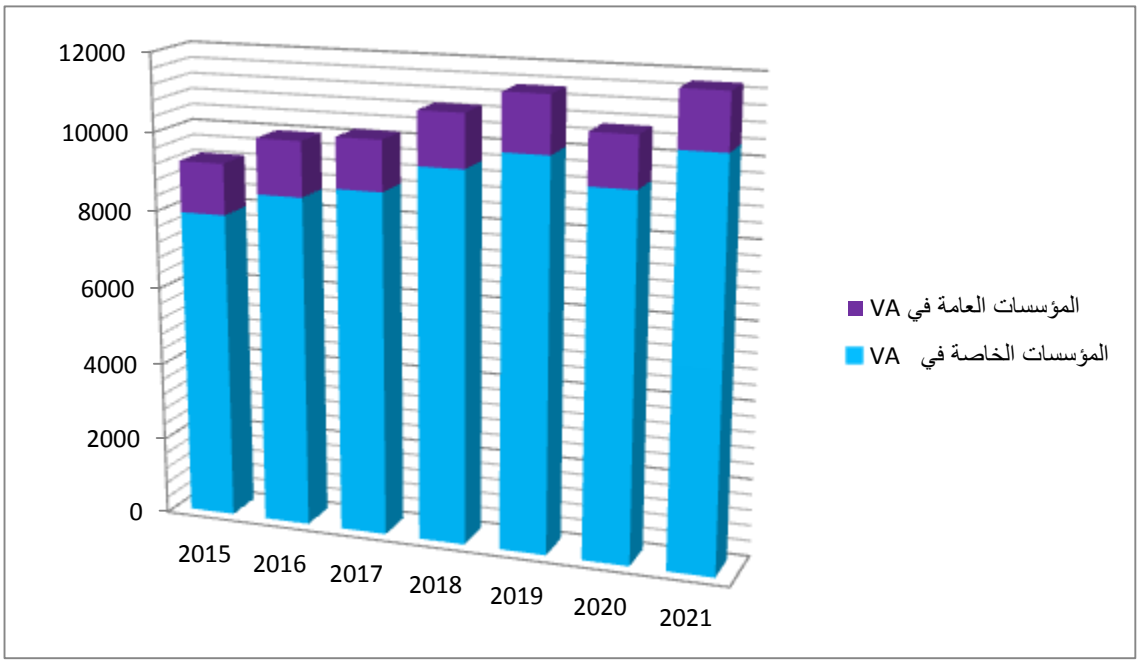

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2021, 2022, N° 40, 42, P 36, 35. (مع ترجمة وبتصرف)

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يلاحظ من خلال الشكل مساهمة هذه المؤسسات في القيمة المضافة في الجزائر خارج قطاع المحروقات للقطاعين العام والخاص، فبالنسبة للقطاع الأخير فهي في تزايد من عام لآخر حيث وصلت إلى 10334.13 مليار دينار سنة 2021 مقارنة بسنة 2015 التي

كانت تساهم فيها بـ 7924.51 مليار دينار وعموما ما يعادل 2409.62 مليار دينار، أما بالنسبة لمساهمة القطاع العام فهي نسب ضعيفة مقارنة بالخاص الذي قدر بـ 113.25 مليار دينار خلال السنة المدروسة بسبب خوصصة القطاع.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات خارج قطاع المحروقات.

يبين الجدول التالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في واردات في خارج القطاع المحروقات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2020-2015.

الجدول رقم (3-3): تطور الواردات خارج قطاع المحروقات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2015-2021.

السنوات / مجموعة المنتجات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الموارد الغذائية	9316	8224	8437	8573.58	8072.27	8011.96	9274.55
السلع الرأسمالية	17740	15895	14573	17050.72	13660.1	9756.43	10309.73
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	8676	8275	8450	6761.71	6455.77	5966.68	6341.27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, N° 30, 32, 36, 40, P 52, 37, 31, 39. (مع ترجمة وبتصرف)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين وجود تذبذبات في قيمة الواردات خارج قطاع المحروقات بالنسبة لمجموعة المنتجات المدروسة إذ سجلت مجموعة الموارد الغذائية تذبذب في قيمة الواردات حيث بلغت سنة 2015: 9316 مليون دولار لتنخفض قيمتها في 2016 بنسبة 13.27 % ثم تتزايد في سنتي 2017-2018 بمعدل 1.61 %، لتعود هذه بالنقصان سنتي 2019-2020 بنسبة 0.75 % وهذا بسبب أزمة كورونا ليصل بعد الجائحة إلى 9274.55 مليون دولار أي تطور بمعدل نمو قدر بـ 1262.59 مليون دولار.

كذلك هو الحال بالنسبة للسلع الرأسمالية فهي في تذبذب مستمر حيث كانت تقدر بـ 17740 مليون دولار سنة 2015، لتشهد انخفاضا مستمرا طوال الفترة 2016-2020 خاصة سنتي 2019-2020 حيث وصلت قيمتها إلى 13660.10 و9756.43 مليون دولار على التوالي بسبب الأزمة الصحية ثم سجلت سنة 2021 ارتفاعا وصل إلى 10309.73 مليون دولار.

وبالنسبة للسلع الاستهلاكية فهي في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغ معدل الانخفاض خلال السنة المدروسة بـ 2334.73 مليون دولار.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

الشكل رقم (3-8): المنتجات الرئيسية غير الهيدروكربونية المصدرة خلال 2015-2018.

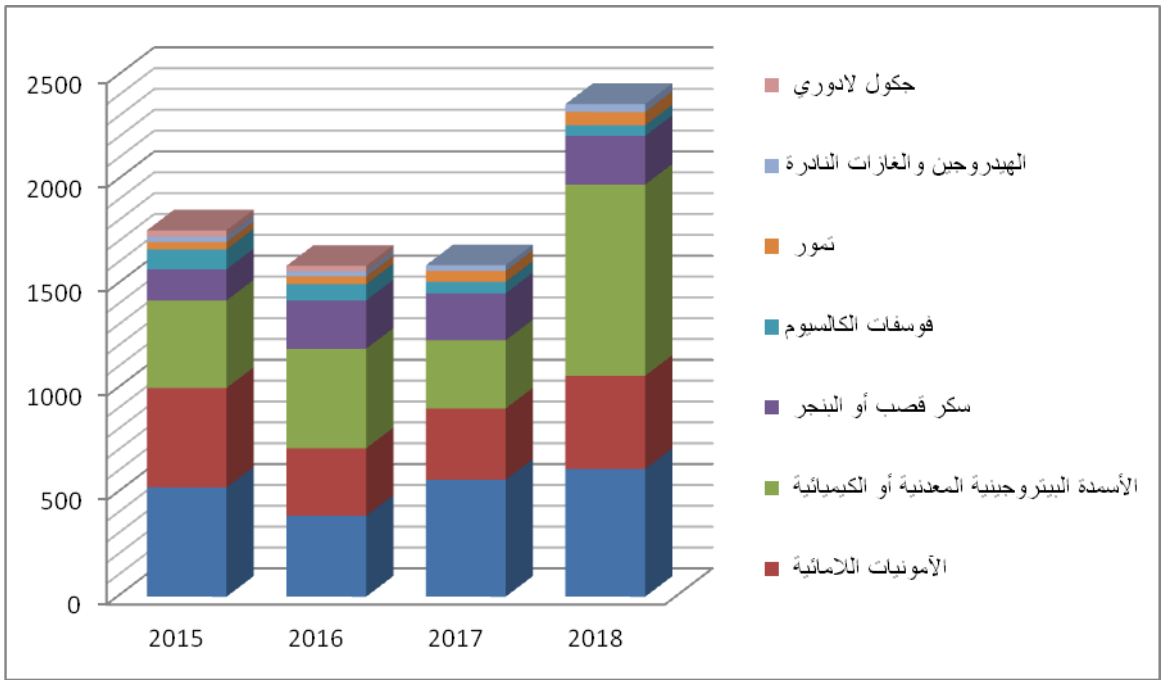

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2016, 2018, N° 30, 34, P 54, 38 (مع ترجمة وبتصرف)

يوضح الشكل (3-8) المنتوجات الرئيسية غير الهيدروكربونية المصدرة حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 3 % من القيمة الإجمالية للصادرات ويلاحظ من خلال القيم المعروضة هبوطها الحاد بسبب سياسة التقشف وانخفاض أسعار النفط.

فبالنسبة للزيوت والمنتجات الأخرى من تقطير الزفت فقد سجلت أكبر نسب مقارنة بالمنتجات الغير هيدروكربونية الأخرى وصلت لـ 524.88 مليون دولار سنة 2015 تقابلها قيم بـ 477.02 و 419.44 مليون دولار على التوالي لكل من الآمونيات اللامائية والأسمدة البيتروجينية المعدنية في نفس السنة.

وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد سجلت أكبر نسبة عام 2018 وصلت إلى 917.47 مليون دولار، أما بالنسبة للمنتجات الأخرى المصدرة كالتمور وسكر القصب والكحول فهي تعتبر منتجات موسمية. ومع ذلك نسب تصديرها جد منخفضة خاصة التمور مقارنة بحجم الصحراء والكم الهائل الموجود فيها لكل أنواع التمور والتي قدرت نسبة تصديرها خلال هذه الفترة 2015-2018 بـ 29.49 مليون دولار. كذلك بالنسبة للهيدروجين والغازات النادرة التي سجل أقل قيمة مقارنة بباقي المنتجات الرئيسية الأخرى ووصل إلى 37.80 مليون دولار سنة 2018.

كما برزت منتجات أخرى جديدة ابتداءا من 2019 والمتمثلة في موارد غذائية قدرت بـ 560.29 مليون دولار سنة 2021، المنتجات الخام تناقصت من 95.95 مليون دولار سنة 2019 إلى 62.78 مليون دولار سنة 2021 أما بالنسبة للموارد الغذائية الغير استهلاكية فقد شهدت تزايد كبير سنة 2019 قدرت قيمتها 36.42 مليون دولار وفي عام 2021 قدرت بـ 182.4 مليون دولار.

الجدول رقم (3-4): يمثل اجمالي الصادرات والواردات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2021

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الصادرات	37787	28883	34763	41168	35823.54	23796.60	39280.83
مجموع الواردات	51501	46727	45957	46197	41934.12	34391.44	37683.17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2015,2016,2017,2018,2019,2020, 2021 N° 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40, P 8, 7, 7, 8, 6 , 5, 5.(مع ترجمة وبتصرف)

من خلال الجدول أعلاه والذي يعرض مجموع كل من الصادرات والواردات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2015-2021 يلاحظ أن مجموع الواردات في تناقص والذي بلغ 13817.83 مليون دولار خلال هذه الفترة، يقابله تذبذب في قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى مرة بالزيادة ومرة بالنقصان وبنسب مختلفة حيث بلغت قيمتها في فترة الدراسة بـ 1493.83 مليون دولار.

المبحث الثاني: تحليل واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس خلال الفترة 2015-2021.

الشكل رقم (3-9): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس خلال الفترة 2015-2021.

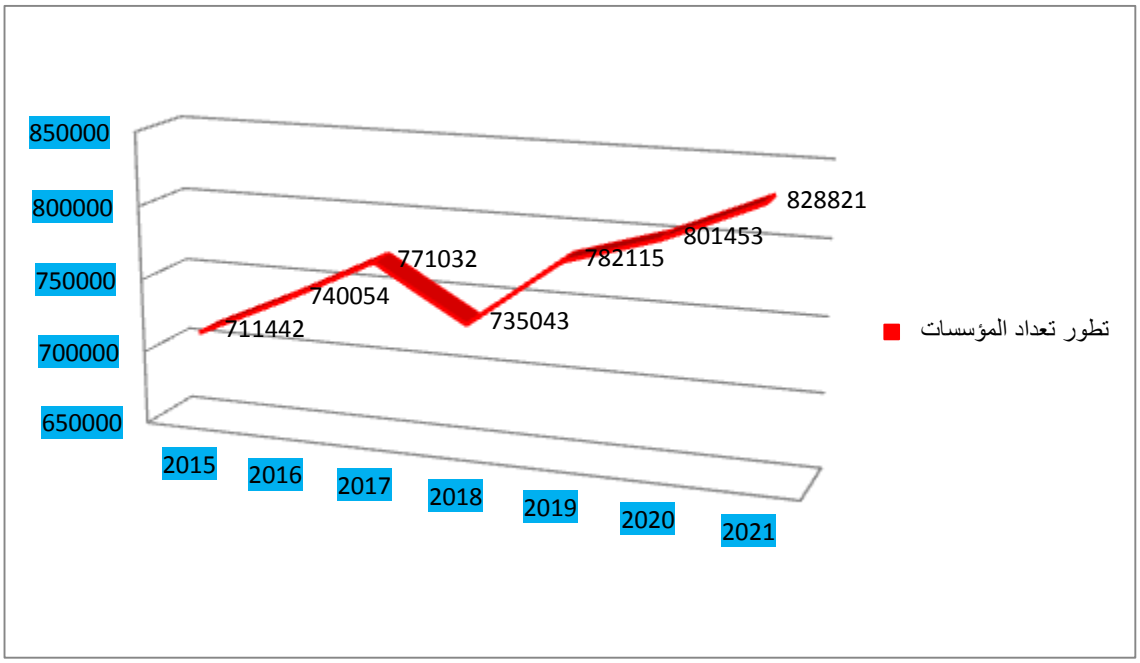

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

المعهد الوطني للإحصاء INS، من الموقع الإلكتروني: www.ins.nat.com، تاريخ الإطلاع: 2023/04/16 على الساعة 10.00.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 في تزايد مستمر حيث بلغ عددها 771032 مؤسسة بعدما كان 711442 أي أنها تطورت بمعدل نمو قدر بـ 59590 مؤسسة جديدة، لينخفض سنة 2018 إلى 735043 مؤسسة بسبب نقص الحوافز المالية التي تستفيد منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ليرتفع من سنة لأخرى خلال الفترة 2019-2021 .

حيث بلغ معدل نموها 5.94 % وهذا راجع لإهتمام الحكومة التونسية بهذا النوع من المؤسسات وذلك بوضع مخططات للارتقاء بالإقتصاد من خلال دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق برامج وآليات ومصادر تهدف إلى ترقية هذه المؤسسات.

2- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني في تونس

الشكل رقم (3-10): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني في تونس خلال الفترة 2015-2021.

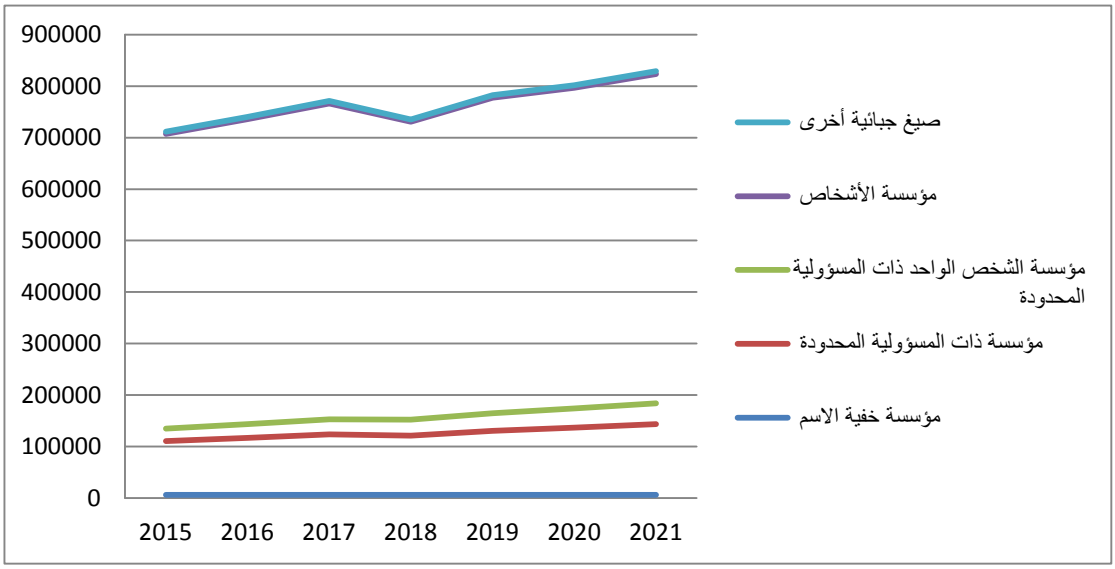

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

Statistique issues du répertoire National des entreprises, Données de l'année 2022,P16.(مع ترجمة وبتصرف)

يعرض الرسم البياني أعلاه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني في تونس خلال الفترة المدروسة وعليه يمكن القول بأن الشكل القانوني الغالب هو مؤسسة الأشخاص والتي وصل عددها سنة 2021 إلى 639560 مؤسسة بعدما كان 572273 مؤسسة سنة 2015 أي ما يعادل 67287 مؤسسة جديدة، وهذا راجع إلى سهولة تأسيسها وإدارتها.

كما لا يجب تجاهل الشكل القانوني الآخر وهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة والتي زادت بـ 32907 مؤسسة جديدة تليها مؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة* التي عرفت وجود 15913 مؤسسة جديدة وبعدها وبشكل متقارب تأتي المؤسسة خفية الإسم**، إلى جانب الصيغ الجبائية الأخرى ليصل معدل نموها 217 و 1055 على التوالي، وفي العموم فإن معظم الأشكال القانونية الغالبة هي شركات معنوية ذات المسؤولية المحدودة.

* **مؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة:** الشركة ذات المسؤولية هي التي تكون مسؤولية المالك فيها طبيعيا كان أو معنويا مسؤولية محدودة بمقدار رأس المال الذي رصده للشركة فقط ولا يمتد ذلك لأمواله الشخصية.

** **المؤسسة خفية الإسم:** هي شركة أسهم تتكون من 7 مساهمين على الأقل، يكونون مسؤولين في حدود مساهمتهم، تتمتع بالشخصية المعنوية ولا يقل رأسمالها عن 5000 دينار تونسي إذا كانت شركة مساهمة خصوصية و 50000 دينار تونسي إذا كانت مساهمة عامة.

المطلب الثاني: توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

1- توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

1-1 توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

الجدول رقم (3-5): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط في تونس خلال الفترة 2015-2021.

سنوات / القطاعات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	3346	3586	4098	4634	5310	5657	6308
الصناعة	82295	85077	88173	84283	89190	91542	94018
البناء	37393	39812	41880	41038	43077	43802	44659
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	299959	311887	324036	343951	364727	328105	340363
الخدمات	288449	299692	312845	302175	322888	332347	343473

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

Statistique issues du répertoire National des entreprises, Données de l'année 2022,P15.(مع ترجمة وبتصرف)

من خلال الجدول رقم (3-5) الذي يوضح توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2021 والذي يبين أن قطاع الخدمات استحوذ على المرتبة الأولى حيث شهد تطورات مستمرة بلغت 55024 مؤسسة جديدة بعدما كانت 288449 مؤسسة سنة 2015 ووصل إلى 343473 مؤسسة سنة 2021، وهذا ما يبرر دعم الدولة التونسية للقطاع الخدماتي بكل فروعه لما له من عوائد كبيرة على المدى القصير أو المتوسط خاصة في مجال السياحة الذي يعتمد عليه الإقتصاد التونسي، يليه قطاع التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية الذي شهد معدل تطور قدر بـ 40404 مؤسسة جديدة تابعة للمجال، بعدها قطاع الصناعة والبناء حيث قدرت نسبة النمو لهما بـ 14.24% و 19.43% على التوالي، وأخيرا يأتي قطاع الفلاحة والحراجة والصيد البحري الذي تطور بـ 2962 مؤسسة جديدة خلال فترة الدراسة.

2-1 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات الجغرافية

الشكل رقم (3-11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات الجغرافية في تونس خلال الفترة 2015-2021

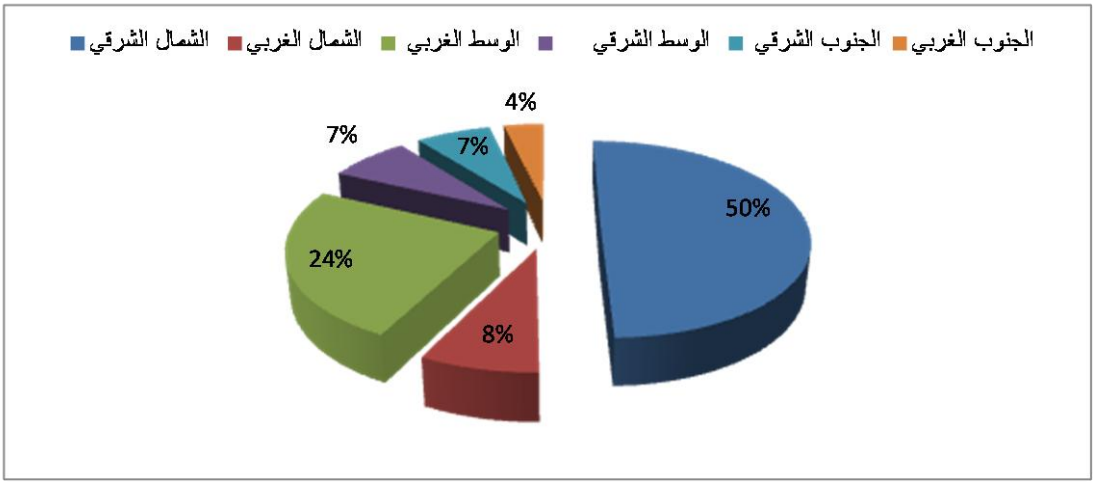

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

المعهد الوطني للإحصاء INS، من الموقع الإلكتروني: www.ins.nat.com، تاريخ الإطلاع: 2023/04/16 على الساعة 15: 10.

من خلال الشكل التوضيحي أعلاه يتبين أن تونس مقسمة إلى جهتين رئيسيتين من حيث تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها، ألا وهما الجهة الشرقية حيث وجد أن الشمال الشرقي احتل المرتبة الأولى متبوعا بالوسط والجنوب والتي تضم عدة ولايات منها تونس، بنزرت، سوسة، المهدية، صفاقس، تطاوين، حيث وصل عدد تمركزها في الشمال إلى 402619 مؤسسة مقارنة بسنة الأساس 2015 حيث كان عددها 353468 مؤسسة أي تطورت بـ 49151 مؤسسة جديدة، أما بالنسبة للوسط والجنوب الشرقي فقد زاد عدد مؤسساتهم خلال الفترة المدروسة بـ 37414 - 15158 مؤسسة موزعة على التوالي، والجهة الغربية هي كذلك على غرار الجهة الشرقية فقد احتل الوسط الغربي المرتبة الأولى من حيث تمركز المؤسسات من حيث تمركز المؤسسات يليه الشمال والجنوب الغربي وشهدت هذه الجهات ارتفاع مستمر في عدد مؤسساتها خلال فترة الدراسة بالنسب التالية: 8258، 3110، 4288، مؤسسة جديدة متمركزة على التوالي.

2- حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تونس

2 -1 حركية المؤسسات الخاصة حسب الحجم في تونس

الشكل رقم (3-12): حركية المؤسسات الخاصة حسب الحجم في تونس خلال الفترة 2015-2021

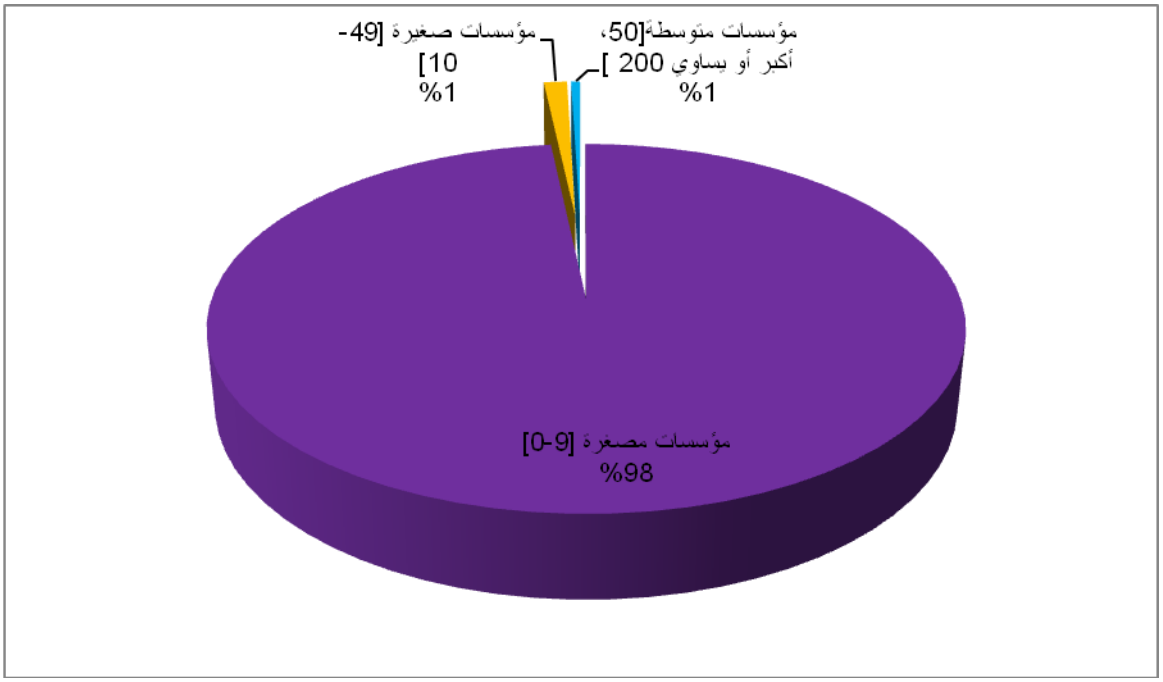

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

Statistique issues du répertoire National des entreprises, Données de l'année 2022,P16.

(مع ترجمة وبتصرف)

يوضح الشكل (3-12) حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الحجم في تونس خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، حيث يستحوذ قطاع المؤسسات الصغيرة جدا المكانة الأولى مقارنة بغيره من المؤسسات حيث وصل عددها سنة 2021 إلى 815804 مؤسسة بعدما كانت 99303 مؤسسة سنة 2015، وقدر معدل تطورها بـ 116501 مؤسسة جديدة فهي التي يرتكز عليها الإقتصاد التونسي وذلك لمرونة إدارتها وسرعة تأقلمها مع التقلبات الإقتصادية، إضافة إلى أنها لا تحتاج إلى مواد أولية ضخمة ومعدات ذات إنتاج تكنولوجي عالي. فمعظم أنشطتها تكون صناعات الحرف وشركات البيع بالجملة والتجزئة، لتأتي المؤسسات الصغيرة في المكانة الثانية والتي تطورت خلال الفترة المدروسة بـ 87770 مؤسسة جديدة لتليها المؤسسات المتوسطة والتي تطورت بمعدل قدره 0.23%.

2-2 حركية وفيات "شطب" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تونس.

الشكل رقم (3-13): حركية وفيات "شطب" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تونس خلال الفترة 2015-2021.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

Statistique issues du répertoire National des entreprises, Données de l'année 2022,P66.(مع ترجمة وبتصرف)

يبين الشكل أعلاه حركية وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويتضح جليا أن هناك تذبذب في نسب الوفيات "شطب" من سنة إلى أخرى حيث تزايد في الفترة 2015-2016 بـ 6505 مؤسسة تم شطبها بعدما بلغ عددها سنة 2016 بـ 31018 مؤسسة لينخفض سنة 2017 إلى 26367 مؤسسة، كما عرفت سنة 2018 أكبر عدد تم فيه الشطب خلال الفترة المدروسة وصل إلى 92255 مؤسسة توقف نشاطها وهذا راجع لضعف أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسلامتها المالية لينخفض في 2019-2021 بنسبة 22.86 % نتيجة جهود الدولة المبذولة في إطار تهيئة الجو المناسب لهذا النوع من المؤسسات ومنحها العديد من المزايا الضريبية والإعانات البنكية.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد التونسي

1- تطور مناصب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تونس

الشكل رقم (3-14): تطور مناصب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تونس خلال الفترة 2015-2021

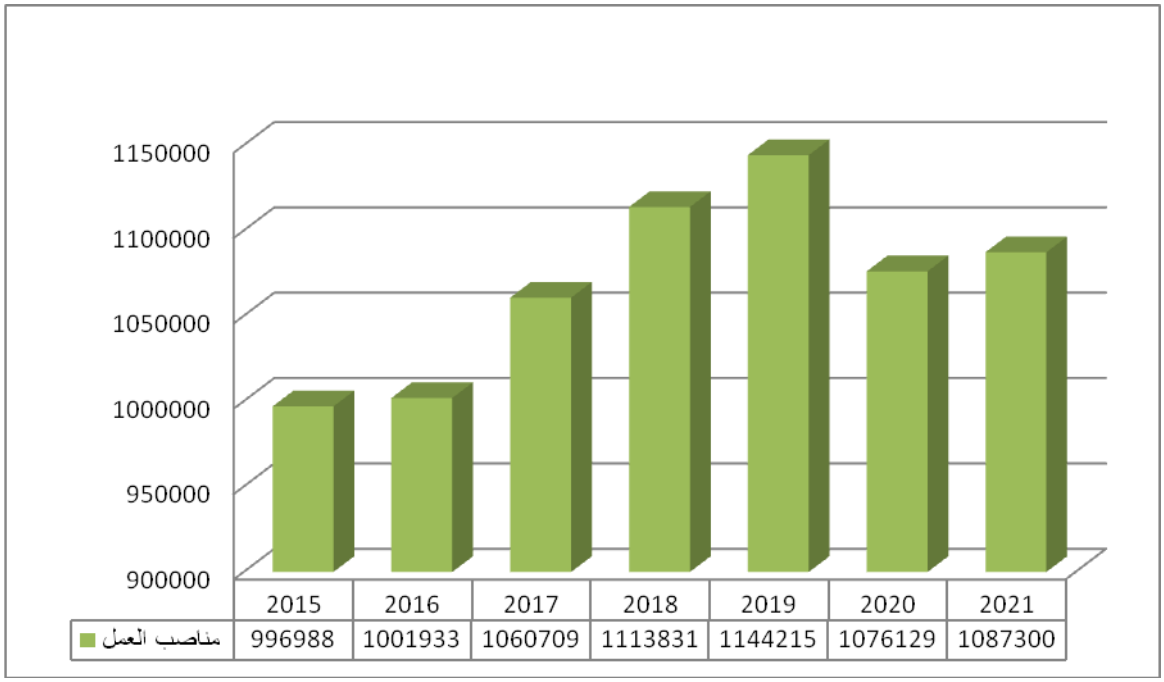

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

Statistique issues du répertoire National des entreprises, Données de l'année2022,P29.

(مع ترجمة وبتصرف)

يوضح الشكل رقم (3-14) مناصب العمل المتوفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تونس خلال الفترة التي امتدت من سنة 2015 إلى سنة 2021، حيث يلاحظ أن عدد مناصب العمل في تطور ملحوظ خلال السنوات الأربعة الخمسة، مع تراجع طفيف سنة 2020 ليصل إلى 1076129 منصب عمل مقارنة بالسنة التي تسبقها حيث كان 1144215 منصبا، ثم ارتفع سنة 2021 بنسبة 1.03% منصب عمل جديد. وهذا ما يفسر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل والحد من البطالة مع تحسين المستوى المعيشي لكن بنسب قليلة لأن أغلب المناصب تابعة للمؤسسات المصغرة التي تشغل من 1 إلى 9 عمال وهذا العدد غير كافي لإمتصاص البطالة.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الصادرات والواردات في تونس.

الشكل رقم (3-15): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة 2015-2021

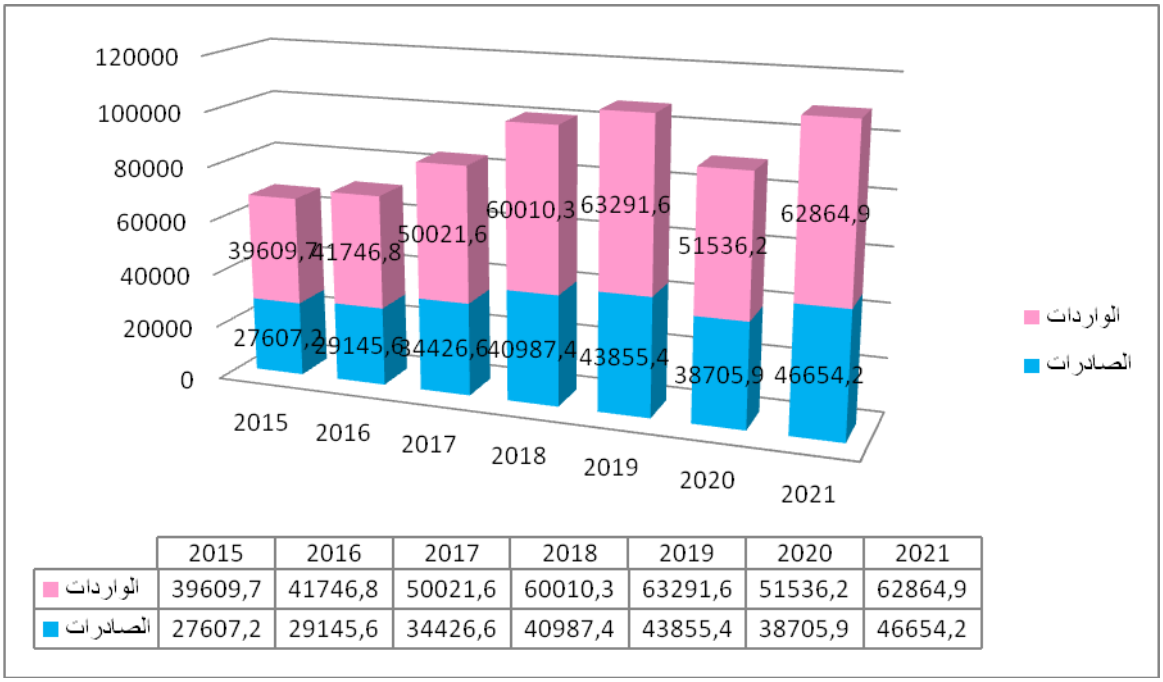

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات	39609,7	41746,8	50021,6	60010,3	63291,6	51536,2	62864,9
الصادرات	27607,2	29145,6	34426,6	40987,4	43855,4	38705,9	46654,2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

المعهد الوطني للإحصاء INS، من الموقع الإلكتروني: www.ins.nat.com، تاريخ الإطلاع: 2023/04/16 على الساعة 10.30.

من خلال معطيات الشكل أعلاه يتبين أن كل من الصادرات والواردات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس سجل ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2015-2019 حيث قدرت هذه الزيادة بـ 16248.2 و 23681.9 مليون دولار مذكورة على التوالي، وفي سنة 2020 سجلت كل من الصادرات والواردات انخفاض متوازي قدر بـ 38705.9 مليون دولار بعدما كان سنة 2019 يبلغ 43855.4 مليون دولار بالنسبة للصادرات يقابلها انخفاض الواردات الذي بلغ 51536.2 مليون دولار بعدما كان سنة 2019 يبلغ 63291.6 مليون دولار وهذا راجع للحجر الصحي المفروض على كل دول العالم بسبب الأزمة الصحية كورونا التي تم فيها غلق كل أنواع المبادلات بين اقتصاديات الدول، ليرتفع بعدها بفارق 7948.3 مليون دولار بالنسبة للصادرات و 11328.7 مليون دولار بالنسبة للواردات.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل الإحصائيات وقراءة المؤشرات في هذا الفصل يستخلص أن حكومة كل من البلدين الجزائر وتونس، بذلت جهود كبيرة في دعم وترقية قطاع هذه المؤسسات وهذا من خلال تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، لما لها من دور فعال في كل من الإقتصاد الجزائري والتونسي، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة القيمة وفي الناتج الداخلي وزيادة الصادرات وزيادة مناصب التشغيل والحد من البطالة والقطاع السياحي وكل هذا يؤدي للنهوض بإقتصاد البلد والمساهمة في التنمية الإقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم موحد لاختلاف المعايير بين الدولتين محل الدراسة وهذا لا ينفي أهميتها الكبيرة في تحقيق معدلات نمو عالية، فهي تساهم بشكل كبير في التخفيض من معدلات البطالة بالإضافة إلى تأثيرها الفعال في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية كالزيادة في القيمة المضافة، كما تتميز هذه المؤسسات بالفعالية والكفاءة، القدرة على الابتكار بالإضافة إلى قدرة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

ولضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي تعترض مسارها قامت كل من الجزائر وتونس بدعم عمل هذه المؤسسات وذلك من خلال استحداث مجموعة من الهيئات والأجهزة المالية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإزالة العقبات التي تشق طريقها.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة وكفاءتها العالية وسهولة تسييرها؛
- توفر هيئات الدعم والمرافقة في كل من الجزائر وتونس؛
- تعدد مصادر التمويل في كلا البلدين وذلك من أجل بناء هيكل تمويلي لتحقيق التوازن المالي؛
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية في كل من الجزائر وتونس بالرغم من صغر حجمها وسهولة التحكم فيها.

- **إختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من السمات التي تميزها عن باقي المؤسسات أبرزها سهولة التأسيس أثبت الدراسة صحتها، وذلك راجع لصغر حجمها و سهولة إدارتها و التحكم فيها بالإضافة إلى أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة و هذا ما يؤكد صحة الفرضية .

- **الفرضية الثانية:** التي نصت على تنوع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس التي تختلف حسب نشاطها حيث تعمل مصادر التمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة على توفير كل الظروف الملائمة لضمان بقائها واستمرارياتها عن طريق وضع العديد من الهيئات التي تمول هذا النوع من المؤسسات وتوفر له السيولة

وهذا ما أثبتته الدراسة والسياسة المتبعة من طرف الدولتين وذلك من خلال إنشاء جملى من الهيئات الداعمة لتمويل هذه المؤسسات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "ANDI" في الجزائر و الصندوق الوطني للتشغيل في تونس و غيرها من الهيئات.

- **الفرضية الثالثة:** والتي مفادها مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلدين من خلال توفير مناصب العمل و التقليص من معدل البطالة في المجتمع إضافة الى مساهمتها في زيادة القيمة المضافة للبلدين وتطوير كل من الصادرات والواردات حسب ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

- **التوصيات والاقتراحات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا عرض جملة من التوصيات والاقتراحات الآتية:

- استحداث هيئات دعم جديدة المرافقة ومساندة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من الصعوبات والمشاكل التي تواجهها؛
- الاعتماد على مصادر التمويل المستحدثة من خلال اللجوء إلى مؤسسات رأس مال المخاطر وغيرها من المصادر الأخرى بدل التمويل التقليدية؛
- تحديد أهداف جديدة للهياكل القديمة لإعادة تشكيل خدماتها ومهامها مع التنويع في العروض التي تقدمها هذه الهياكل وذلك لتحقيق دعم كامل يتجاوز كونه دعم مالي فقط؛
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري والتونسي وذلك من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق القيمة المضافة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

➢ **المصادر والمراجع باللغة العربية:**

1/ الكتب:

1- إسحاق خرشي، (2021): المقاولاتية البحث عن الفكرة، إنشاء المؤسسة، المرافقة المقاولاتية، ألفا للوثائق، عمان، الأردن.

2- صديقي خضرة، (2021): رهانات تطبيق الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر.

3- موسى بن البار، (2020): التسعير الإلكتروني في ظل تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ منظور إستراتيجي تسويقي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر.

2/ المجلات والدوريات العلمية:

1- صالحي سلمى، (2021): آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، الجزائر.

2- غرداين حسام وآخرون، (2017): آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، الوادي، الجزائر.

3- هالم سليمة، خوني رابح، (2015): صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 08، جامعة الوادي.

4- أيمن سليم، شيعاوي وفاء، (2022): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعديلات التشريعية في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 01، العدد 01، الجزائر.

5- بن دعاس سهام، (2021): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة المفكر القانونية والسياسية، العدد 03، مجلد 04.

6- كرياء مسعودي وآخرون، (2017): آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، العدد 03.

7- كتاف شافية، (2022): معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الآليات والصيغ التمويلية المستحدثة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، الجزائر.

8- نوال بن خالدي، لطيفة بن يوب، (2021): دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004_2019، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، المجلد 20، العدد 01.

9- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، (2018): قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للإقتصادية والتجارة، العدد 03.

3/ الأطروحات والمذكرات العلمية:

1- العشي محمد، بونعجة محمد لمين، (2012): آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بين التجربة التونسية والجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.

2- بوشارب سعد، بيون رفيق، (2022): دور الهيئات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

3- إيمان بوضرسة، (2019): تحليل أثر المرافقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2.

4- إيمان فنيش، (2019): دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر الأميريكية في الفترة (2013-2018)، مذكرة ماستر علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

5- بالة خولة، بلال مريم، (2022): دور أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية أدرار – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أدرار، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار.

6- برينات نهاد، عياش نور الهدى، (2017): البدائل التمويلية للاقتراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

7- بلعابد عبد الرشيد، (2021): دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب.

8- بلعميري عسري، (2020): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه للطور الثالث في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

9- بوروبة كاتية، (2018): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.

10- حساين ياسر، (2022): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية -حالة الهضاب العليا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة.

11- حيدوشي أحمد، زمار عامر، (2018): آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عين بسام)، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة.

12- دحماني زهير، (2010): الثقافة التنظيمية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالات من المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

13- دراجي كريمو، (2012): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع، التجارب، المستقبل في ظل التحولات الإقتصادية العالمية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .3

14- درغال فريدة، عبدو صورية، (2017): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف.

15- رابح حميدة، (2011): إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

16- راندة فراح، (2014): مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

17- ساسان نبيلة، (2015): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، دراسة مقارنية بين الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة.

18- سعودي ياسين، (2021): طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تحليلية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

19- سماح أسماء،(2015): دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها. دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

20- شبلي دنيا، (2018): تقييم سياسات الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.

21- شقعاري رشيد، (2022): إدارة المشاريع الصغيرة واليات مرافقتها دراسة مقارنة الجزائر تونس، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت.

22- شهبة حياة، قادم ميلود، (2020): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس.

23- صحراوي إيمان، (2018): تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1.

24- صوام طلحة، (2014): دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية (حالة المؤسسات المنتجة للحليب) ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي نختار، عنابة.

25- العايب الهاشمي، (2014): آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بين التجربة التونسية والجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

26- فارس طارق، (2018): دور و مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.

27- فاطمة الزهراء عايب، (2019): حاضنات الاعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار – دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1.

28- فراجي بلحاج، (2011): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الإقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

29- قشيدة صوراية، (2012): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات، فيناليب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .3

30- قنون أمين، (2020): إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

31-كريم سارة، (2014): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتنويع مصادر الدخل، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.

32- ليندة عكاش، (2017): دور السوق المالية الثانية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

33- ماجدة رحيم، (2018): واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر الفترة من 2003 إلى 2017، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

34- محواس نعيمة، (2020): آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة وكالة ANSEJ بالمسيلة للفترة (2010-2018)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

35- مدخل خالد، (2012): التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

36- مشري محمد الناصر، (2011): دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة الإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر.

37- مودع وردة، (2016): آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ANGEM- فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2005)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

4/ المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1- بلهوشات محمد أمين، بن موهوب سارة، (2020): التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة في تونس دراسة حالة البنك التونسي للتضامن بعد الثورة، الملتقي الدولي حول عرض نماذج وتجارب ناجحة في مجال المقاولة، المنعقد يوم 26/25 فيفري 2020، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشينت.

5/ المواقع الرسمية للأنترنت:

1- محمد براق،(2011): آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني:
www.me.univ-biskra.dz تاريخ الإطلاع: 2023/04/10 على الساعة 00: 12 سا.

2- من الموقع الرسمي للبنك التونسي للتضامن ، www.bts.com.tn تاريخ الاطلاع عليه 2023/04/20 على الساعة 23:00.

3- من الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة: www.cnac.dz تاريخ الاطلاع 23/04/10 على الساعة 00: 14.

4- من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.andpme.com تاريخ الاطلاع 2023/04/10 على الساعة 00: 20 .

5- موقع البنك الدولي www.alankaldawli.org، تاريخ الإطلاع 2023/04/15. على الساعة 22.00.

6- الموقع الرسمي للجمهورية التونسية www.commune.tunis.gou.tn تاريخ الإطلاع 2023/04/20 على الساعة 21:00.

7- الموقع العربي الجديد www.alaraby.co.uk تاريخ الإطلاع 2023 /04/15 على الساعة 21.30.

8- موقع المركز الديمقراطي العربي www.democraticac.de، تم الاطلاع عليه 2023/04/13 على الساعة 20.00.

9- المعهد الوطني للإحصاء INS، من الموقع الإلكتروني: www.ins.nat.com، تاريخ الإطلاع: 2023/04/16 على الساعة 10.30.

5/ القوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، المرسوم التنفيذي رقم 02-372 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المادة 05.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 04.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 05.

- **المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:**

1/ les rapports :

1- Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de PME, des années 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, N° 28, 30, 32, 34, 36, 38, 40.

2- Statistique issues du répertoire National des entreprises, Données de l'année2022.